الجمهورية الإسلامية الموريتانية

شرف - إخاء - عدل

محكمة الحسابات

تقرير حول مشروع قانون التسوية لسنة 2020

انواكشوط - نوفمبر 2021

بسم الله الرحمــن الرحيــم

الجمهورية الإسلامية الموريتانية **شرف ـ إخاء ـ عدل**

محكمة الحسابات

غرفة المشورة

بيان رقم ...../غ م/م ح/2021 متضمن للتقرير

حول مشروع قانون التسوية لسنة 2020

بعد الاطلاع على:

- **المواد 4، 8، 14، 31، 32، 33 و68 من القانون النظامي رقم 2018-32 بتاريخ 20 يوليو 2018 المتعلق بمحكمة الحسابات؛**
- **المادة 51 من القانون النظامي رقم 2018-039 الصادر بتاريخ 9 أكتوبر 2018 الذي يلغي ويحل محل القانون رقم 78-011 الصادر بتاريخ 19 يناير 1978 المتضمن القانون النظامي المتعلق بالقوانين المالية؛**
- **المادة 12 من القانون رقم 2008-020 بتاريخ 30 ابريل 2008 المنشئ للصندوق الوطني لعائدات المحروقات (ص وع م)؛**
- **المواد 5، 14، 37 و72 من المرسوم رقم 96-041 بتاريخ 30 مايو 1996 المحدد لطرق تطبيق القانون رقم 93-19 الصادر بتاريخ 26 يناير 1993؛**

اجتمعت غرفة المشورة بمحكمة الحسابات في جلستها ليوم الخميس 18 نوفمبر 2021 في قاعة الاجتماعات بالمحكمة وذلك في تشكيلتها التالية:

- **حميد احمد طالب رئيس المحكمة، رئيسا**
- **أحمد بداد، رئيس غرفة المالية العامة، عضوا**
- **محمدن باباه هله، رئيس غرفة المؤسسات العمومية، عضوا**

وعن غرفة المالية العامة:

- **سيدي الداه سيدي بونه، مستشار، عضوا؛**
- **عبدالله أحمد آلويمين، مستشار،عضوا؛**
- **أحمد بزيد محمد محمود الدحمان، مستشار، عضوا.**
- **عبد الله بمب العيدي، مستشار، عضوا؛**
- **أحمد محمود أبوبكر، مستشار، عضوا؛**

وعن غرفة المؤسسات العمومية :

- **أحمدو عبد الله الداه، قاض منتدب، عضوا؛**
- **احبيسه معط ارحيل، قاض منتدب، عضوا.**

وعن كتابة الضبط :

عبد الله محمدو هدو، كاتب ضبط رئيسي مسجلا نتائج المداولة.

وقد داولت الغرفة وأقرت

التقرير التالي المتعلق بمشروع قانون التسوية لسنة 2020 والملحقين المتعلقين بالتصريح العام بالمطابقة والتقرير الخاص عن الصندوق الوطني لعائدات المحروقات لسنة 2020.

الفهرس

تمهيد 7

الجزء الأول 8

الفصل 1: النتائج العامة لتنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2020 9

الفصل 2 : إيرادات الميزانية لسنة 2020 11

القسم 1 :الإيرادات الضريبية 12

الفقرة 1 -الضرائب على الأرباح والدخول 12

1.1 - الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية 13

2.1 - الضريبة على دخول رؤوس الأموال المنقولة 14

3.1 - الضريبة على المرتبات والأجور 15

4.1 - الضريبة على الأرباح غير التجارية 16

الفقرة 2 - الرسوم على اليد العاملة 17

الفقرة 3 - الرسوم على السلع والخدمات 18

1.3- الضريبة على القيمة المضافة 18

2.3- الضريبة على رقم الأعمال 19

3.3- المكوس 20

الفقرة 4 -الضرائب على التجارة والمعاملات 21

الفقرة 5 - إيرادات ضريبية أخرى 22

القسم 2 - الإيرادات غير الضريبية 23

الفقرة 1 : عائدات المؤسسات العمومية 24

الفقرة 3: إيرادات متفرقة 25

القسم 3 : المساعدات والهبات والإعانات 25

القسم 4 : الحسابات الخاصة للخزينة 25

الفصل 3: نفقات الميزانية 26

القسم 1 : نفقات الميزانية الإجمالية 26

القسم 2: تحليل النفقات حسب التصنيف الإداري 26

القسم 3: تحليل النفقات حسب التصنيف الاقتصادي 31

الجزء الثاني 35

فصل وحيد: تسيير تراخيص الميزانية 36

الملحقات..... 39

الملحق الأول: التصريح العام بالمطابقة للسنة المالية 2020 40

أ- اختصاص محكمة الحسابات 40

ب- الوثائق التي على أساسها يحرر إعلان المطابقة 40

الملحق 2 : تقرير خاص حول الصندوق الوطني لعائدات المحروقات لسنة 2020 43

أولا : تقديم الصندوق 43

ثانيا : وضعيةحساب الصندوق الوطني لعائدات المحروقات 45

ثالثا : تدقيق قيود الصندوق 47

رابعا : الراي حول أداء تسيير الصندوق..... 47

1. عدم تفعيل اللجنة الاستشارية للاستثمار..... 47

2.توظيف العائدات 48

تمهيد

لقد تمت إحالة مشروع قانون التسوية للسنة المالية 2020 إلى محكمة الحسابات وذلك بموجب رسالة وزير المالية رقم 0956/وم/2021 بتاريخ 2021/09/16 وفور تسلمها لهذا المشروع قامت المحكمة بتكليف فريق من أعضائها بإعداد التقرير المطلوب في أسرع الآجال.

وقد بذلت المحكمة الجهود الضرورية لإنجاز هذا التقرير المتعلق بمشروع قانون التسوية لسنة 2020 ووضعه تحت تصرف البرلمان في أقصر الآجال. وتنوه المحكمة بالجهود القيمة التي بذلتها الوزارة المكلفة بالمالية من أجل التغلب على التأخر في إعداد قوانين التسوية والتحسين الملحوظ في نوعية الوثائق المالية المرفقة بهذا مشروع القانون.

وطبقا لأحكام المادة 14 من القانون النظامي رقم 2018-032 الصادر بتاريخ 20 يوليو 2018، تساعد محكمة الحسابات البرلمان والحكومة في الرقابة على تنفيذ قوانين المالية...

وتتجلى بعض أوجه مساعدة محكمة الحسابات للسلطتين التنفيذية والتشريعية في التقرير الذي تعده هذه الهيئة كل سنة حول مشروع قانون التسوية طبقا لمقتضيات النصوص التشريعية والتنظيمية.

وقد حددت المادة 72 من المرسوم 041/96 بتاريخ 1996/05/30 المحدد لطرق تطبيق القانون 93-19 المتعلق بمحكمة الحسابات مضمون وبنية التقرير المتعلق بمشروع قانون التسوية حيث نصت على أنه "يتضمن التقرير جزئين، يظهر الأول منهما نتائج تنفيذ قوانين المالية مع تبيان الملاحظات الناتجة عن مقارنة التوقعات والاعتمادات مع الإنجازات وكذلك أثر عمليات الميزانية وعمليات الخزينة على الوضعية المالية للدولة.

وأما الجزء الثاني فيعرض ويقارن، إذا لزم الأمر، مختلف القرارات التي سمحت بالانتقال من العمليات المتوقعة إلى العمليات المنجزة فعلا. كما تعبر المحكمة فيه عن آرائها حول التسويات المقترحة في قانون التسوية".

حميد أحمد طالب

الجزء الأول

الفصل 1: النتائج العامة لتنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2020

بلغت التوقعات الأولية للإيرادات والنفقات المقررة في القانون رقم 2020-001 بتاريخ 2020/01/10 المتضمن لقانون المالية الأصلي لسنة 2020 ما قدره 60.330.316.108 أوقية جديدة ورفعها القانون رقم 006/2020 بتاريخ 2020/06/04 المتضمن لقانون المالية المعدل لسنة 2020 إلى 70.025.494.500 أوقية جديدة أي بزيادة قدرها 9.695.178.392 أوقية جديدة ممثلة نسبة 16,07 %.

إلا أن الحساب العام للإدارة المالية وحسابات التسيير المحالة إلى محكمة الحسابات مع مشروع قانون التسوية لسنة 2020 حددا هذه التوقعات بصفة نهائية بمبلغ 54.612.494.500,00 أوقية جديدة بالنسبة للإيرادات و67.983.000.000,00 أوقية جديدة بالنسبة للنفقات.

وتشير المحكمة إلى أن الفوارق الموجودة بين قانون المالية المعدل من جهة والحساب العام للإدارة المالية وحسابات التسيير المحالة من جهة أخرى ناتجة عن أن القانون لا يأخذ في الحسبان إهلاك الدين البالغ 4,5 مليار أوقية جديدة كما أن الحساب العام لا يحتسب موارد ونفقات المشاريع الممولة من الخارج والبالغة على التوالي 413 مليون أوقية جديدة و6.54 مليار أوقية جديدة.

كما أن المحكمةتشيرأيضا إلى أنه بعد المصادقة على القانون رقم 2018-039 الصادر بتاريخ 9 أكتوبر 2018 المتضمن القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية، تم تغيير إعداد القوائم المالية المتعلقة بعرض النتائج العامة لتنفيذ ميزانية الدولة.

وهكذاتم إعداد النتائج العامة لتنفيذ قانون المالية لسنة 2020على النحو التالي (المبالغ بالأوقية الجديدة) :

البنود	مبالغ ق.ت
مجموع موارد ميزانية الدولة	**65.693.294.385,94**
موارد الميزانية العامة للدولة	**58.983.997.901,94**
الإيرادات الداخلية	**52.811.626.195,06**
الإيرادات الضريبية	38.309.043.187,41
من بينها أرصدة ضريبية	653.944.542,18
الإيرادات غير الضريبية	13.212.686.099,14
إيرادات رأس المال	89.825.759,00
الإيرادات النفطية (خارج الضريبة على الأرباح التجارية والأجور)	599.892.321,10
إيرادات استثنائية	600.178.828,41
موارد خارجية	**6.172.371.706,89**
دعم الميزانية	3.573.695.766,94
هبات المشاريع (التي ليست الخزينة محاسبها المعتمد)	2.598.675.939,95

إيرادات الحسابات الخاصة للخزينة	**6.709.296.484,00**
مجموع نفقات الدولة	**55.912.028.778,32**
نفقات الميزانية العامة للدولة	**54.766.855.239,62**
نفقات التسيير	**33.142.278.715,04**
المرتبات والأجور ومتعلقاتها	16.711.786.662,77
نفقات السلع والخدمات	7.726.201.075,65
إعانات وتحويلات أخرى	6.383.919.016,77
أرصدة غير موزعة	2.320.371.959,85
نفقات الاستثمار	**19.364.850.602,96**
استثمارات بتمويل داخلي	14.097.510.498,54
استثمارات بتمويل خارجي (التي ليست الخزينة محاسبها المعتمد)	5.267.340.104,42
أعباء الدين	**2.259.725.921,62**
أعباء الدين الخارجي	1.269.999.999,18
أعباء الدين الداخلي	989.725.922,44
نفقات الحسابات الخاصة للخزينة	**1.145.173.538,70**
حسابات القروض والسلف والاشتراكات	-
حسابات التحويل الخاصة	1.145.173.538,70
رصيد الميزانية العامة للدولة	**4.217.142.662,32**
رصيد الحسابات الخاصة للخزينة	**5.564.122.945,30**
الرصيد الإجمالي لميزانية الدولة	**9.781.265.607,61**
الرصيد الإجمالي خارج الأرصدة الضريبية	**9.127.321.065,43**
الرصيد الإجمالي خارج هبات المشاريع ونفقات بتمويل خارجي والأرصدة الضريبية	**11.795.985.229,91**

وتشمل هذه النتائج الإيرادات والنفقات التي ليست الخزينة محاسبها المعتمد والبالغة على التوالي 2.598.675.939,95 أوقية جديدة و5.267.340.104,42 أوقية جديدة كما أنها هي التي تفسر الفوارق بين هذه النتائج والمعطيات الواردة في وثائق الحساب العام للإدارة المالية وحسابات التسيير المرفقة بمشروع قانون التسوية.

وحسب هذه الأخيرة (الحساب العام للإدارة المالية وحسابات التسيير) فقد بلغت إيرادات الميزانية العامة المنجزة **56.385.321.961,99 أوقية جديدة** وبلغت النفقات المنفذة **53.999.515.134,53 أوقية جديدة**، وهو ما نتج عنه فائض في الإيرادات مقابل النفقات قدره **2.385.806.827,46 أوقية جديدة** مقابل فائض في سنة 2019 قدره 11.064.894.100,80 أوقية جديدة أي انخفاض بالقيمة المطلقة بلغ 8.679.087.273,34 أوقية جديدة.

وبرسم سنة 2020 بلغت إيرادات الميزانية الإجمالية المنجزة **65.693.294.385,94** أوقية جديدة (بما فيها الإيرادات التي ليست الخزينة محاسبها المعتمد والبالغة 2.598.675.939,95 أوقية جديدة) من أصل تقديرات قدرها 54.612.494.500,00 أوقية جديدة وهو ما يمثل نسبة تحصيل قدرها 120,28 %.

أما نفقات الميزانية النهائية المنفذة لهذه السنةفقد بلغت **55.912.028.778,32** أوقية جديدة (بما فيها النفقات التي ليست الخزينة محاسبها المعتمد والبالغة 5.267340.104,42 أوقية جديدة)من أصل توقعات قدرها 67.983.000.000,00 أوقية جديدة أي نسبة تنفيذ قدرها 82,24%.

الفصل 2 : إيرادات الميزانية لسنة 2020

تتكون إيرادات الميزانية من الإيرادات الضريبية (الباب 01) والإيرادات غير الضريبية (الباب 02) وإيرادات رأس المال (الباب 03) والمساعدات والهبات والإعانات (الباب 04) وإيرادات الحسابات الخاصة للخزينة (الباب 05) والإيرادات الاستثنائية (الباب 06).

وقد بلغت التوقعات النهائية لإيرادات الميزانية 54.612.494.500,00 أوقية جديدة وبلغت محاصيلها 63.094.618.445,99 أوقيةجديدة أي بنسبة تحصيل 115,53 %. وتتوزع بين الأبواب على النحو التالي(المبالغ بالأوقية الجديدة):

طبيعة الإيرادات	التوقعات	المحاصيل	النسبة (%)
الإيرادات الضريبية (الباب 01)	33.653.999.999,00	38.309.043.187,41	113,83
الإيرادات غير الضريبية (الباب 02)	13.029.494.500,00	13.812.578.420,25	106,01
إيرادات رأس المال (الباب 03)	300.000.000,00	89.825.759,00	29,94
المساعدات والهبات والإعانات (الباب 04)	4.400.000.000,00	3.573.695.766,94	81,22
إيرادات الحسابات الخاصة للخزينة (الباب 05)	3.229.000.000,00	6.709.296.484,00	207,77
الإيرادات الاستثنائية (الباب 06)	0,00	600.178.828,41	-
المجموع	**54.612.494.500,00**	**63.094.618.445,99**	**115,53**

ويمكن تحليل هذه الإيرادات من ملاحظة أن إيرادات رأس المال لا تمثل سوىنسبة 0,14%من إيرادات الميزانية. وكذلك فإن الإيرادات الاستثنائية كما يتضح من تسميتها لا تخضع لمعايير موضوعية في تقديراتها أو محاصيلها وعليه فإنه من الصعب إخضاعها لقواعد تحليلية معينة.وزيادة على ذلك فإن حجمها زهيد حيث إنها لا تمثل سوى0,95%من الإيرادات المنجزة.

وعليه فإن هاتين الفئتين من الإيرادات لا تتطلبان تحليلاخاصا.

القسم 1 :الإيرادات الضريبية

تتألف هذه الفئة الضريبية من خمسة فصول بلغت توقعاتها النهائية 33.653.999.999 أوقية جديدة ومحاصيلها 38.309.043.187,41 أوقية جديدة موزعة كما يلي (المبالغ بالأوقية الجديدة) :

طبيعة الإيرادات	التوقعات	المحاصيل	النسبة (%)
ضرائب على الأرباح والدخول	11.120.669.873,00	13.642.081.294,94	122,67
رسوم على اليد العاملة	89.577.085,00	0,00	0
رسوم على السلع والخدمات	16.317.613.151,00	16.675.881.101,09	102,19
ضرائب على التجارة والمعاملات	5.426.353.456,00	7.418.085.881,90	136,71
إيرادات ضريبية أخرى	699.786.434,00	572.994.909,48	81,88
المجموع	**33.653.999.999,00**	**38.309.043.187,41**	**113,83**

ويبين الرسم البياني التالي مقارنة بين توقعات ومحاصيل هذا الجدول (المبالغ بمليارات الأوقية الجديدة):

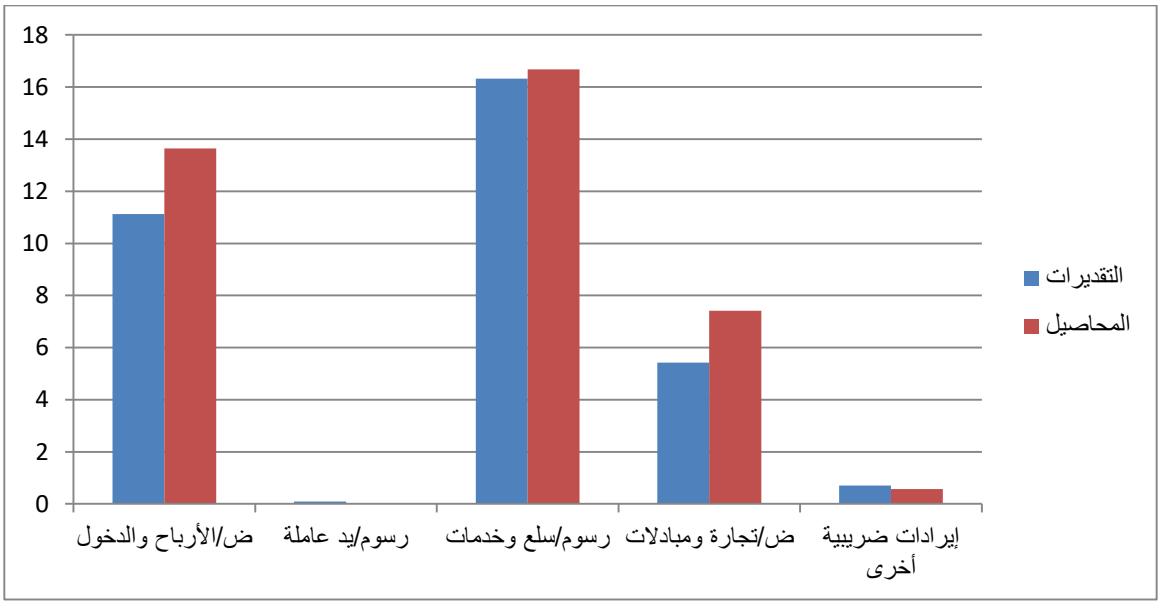

الفقرة 1 - الضرائب على الأرباح والدخول

يتكون هذا الفصل من جميع الضرائب المتعلقة بالأرباح والدخول مثل الضريبة العامة على الدخل والضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية والضريبة على الأرباح غير التجارية والضريبة على دخول رؤوس الأموال المنقولة والضريبة على الدخول العقارية والضريبة على المرتبات والأجور.

وقد حدد قانون المالية الأصلي توقعات هذا الفصل بمبلغ 12.319.442.730 أوقية جديدة قبل أن يرجعها قانون المالية المعدل إلى 11.120.669.873 أوقية جديدة وهو ما يمثل انخفاضا قدره 1.198.772.857 أوقية جديدة أي نسبة 9,73 %.

ومقارنة بالسنة الماضية التي بلغت التوقعات النهائية فيها 11.850.530.549 أوقية جديدة لوحظ انخفاض ضئيل قدره 729.860.676 أوقية جديدة أي نسبة 6,56 %.

وفيما يتعلق بالمحاصيل فقد بلغت 13.642.081.294,94 أوقيةجديدة مسجلة بذلك فائضا على التوقعات قدره 2.521.411.421,94 أوقية جديدة أي نسبة تحصيل بقيمة 122,67 % وزيادة قدرها 2.329.852.161,12 أوقية جديدة أي نسبة 20,59 % مقارنة بمستوى محاصيل السنة الماضية البالغة 11.312.229.133,82 أوقية جديدة.

ويظهر الفحص المعمق لمحتويات هذا الفصل أن بنوده الأساسية هي الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية والضريبة على الأموال المنقولة والضريبة على المرتبات والأجور لأنها تستحوذ لوحدها على 10,492 مليار أوقية جديدة أي ما يمثل 94,35 % من توقعاته. وستتم معالجة الضريبة على الأرباح غير الصناعية للفت النظر إلى ضعف مستواها سواء بالنسبة لتوقعاتها (147,74 مليون أوقية جديدة فقط) أو لمحاصيلها (0,042 مليون أوقية جديدة فقط) مقارنة بالمستوى الذي ينبغي أن تكون عليه.

1.1 - الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية

حدد قانون المالية الأصلي توقعات هذه الضريبة بمبلغ 6.065.323.487 أوقية جديدة وأرجعها قانون المالية المعدل إلى 4.866.550.630 أوقية جديدة وهو ما يمثل انخفاضا قدره 1.198.772.857 أوقية جديدة أي نسبة 19,76 %.

ومقارنة بالسنة الماضية التي كانت توقعاتها 5.951.644.278 أوقية جديدة يلاحظ انخفاض قدره 1.085.093.648أوقية جديدة أي نسبة 18,23 %.

أما محاصيل السنة فقد بلغت 6.134.974.506,64 أوقية جديدة مسجلة بذلك فائضا على التوقعات قدره 1.268.423.876,64 أوقية أي نسبة تحصيل 126,08 % كما سجلت انخفاضا بقيمة 49.412.958,09 أوقية جديدة أي نسبة 0,80 % مقارنة بمحاصيل السنة الماضية البالغة 6.184.387.464,73 أوقية جديدة.

ويبيّن الجدول والرسم البياني التاليان تطور توقعات ومحاصيل الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية خلال السنوات الخمس الأخيرة (المبالغ بمليارات الأوقية الجديدة بالنسبة للرسم البياني).

السنوات	التقديرات	المحاصيل
2016	4.934.985.000	4.766.299.006
2017	5.089.907.400	5.024.090.144
2018	5.444.644.135	5.587.165.591
2019	5.951.644.278	6.184.387.465
2020	4.866.550.630	6.134.974.507

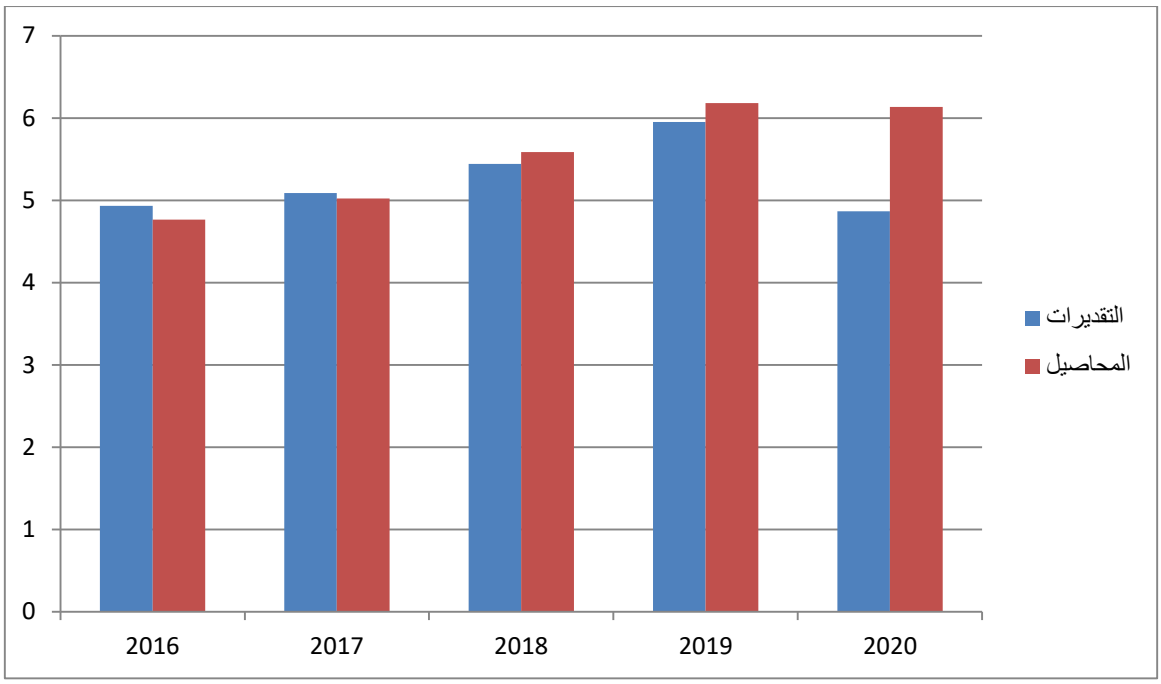

تلاحظ المحكمة أنه بعد التحريات التي قامت بها لدى مصالح وزارة المالية (مديريتي الخزينة والضرائب) تم إنشاء فئة جديدة من الضرائب بدل هذه الضريبة وذلك بموجب المادة الأولى من القانون رقم 2019-018 بتاريخ 2019/04/24 المتضمن للمدونة العامة للضرائب التي تنص على أنه تم إنشاء ضريبة سنوية على الأرباح أو الدخول المنجزة من أشخاص اعتباريين أو هيئات مماثلة. وتحل هذه الضريبة المسماة الضريبة على الشركات محل الضرائب على الأرباح الصناعية والتجارية والأرباح غير التجارية والضريبة الجزافية الدنيا.

وتجدر الإشارة إلى أن المبالغ المسجلة في هذا البند تشمل متأخرات الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية من السنوات الماضية.

إلا أن المحكمة لاحظت أن هذه التغيرات لم تصاحبها التغييرات اللازمة في تبويب الميزانية وعليه فإنها توصي باتخاذ الإجراءات الضرورية من أجل تسوية هذه الوضعية ومراجعة تبويب الميزانية ومطابقتها مع النصوص التشريعية الضريبية الجديدة.

2.1 - الضريبة على دخول رؤوس الأموال المنقولة

حدد قانون المالية الأصلي توقعات هذه الضريبة بمبلغ 601.632.051 أوقيةجديدة ولم يغيرها قانون المالية المعدل. ومقارنة بتوقعات الضريبة في السنة الماضية التي كانت تبلغ 607.632.057 أوقية جديدةفقد سجلت انخفاضا طفيفا قدره 6.000.006 أوقية جديدة أي نسبة 0,99%.

أما محاصيل السنة فقد بلغت 856.052.353,29 أوقية جديدة مسجلة بذلك فائضا على التوقعات قدره 254.420.302,29 أوقية جديدة وهو ما يمثل نسبة تحصيل قيمتها 142,29% بينما سجلت ارتفاعا بلغ 188.457.201,25 أوقية جديدةأي نسبة 28,23 % مقارنة بمستواها في السنة الماضية حيث كانت تبلغ 667.595.152,04 أوقية جديدة.

ويبيّن الجدول والرسم البياني التاليان تطور توقعات ومحاصيل الضريبة على دخول رؤوس الأموال المنقولة خلال السنوات الخمس الأخيرة(المبالغ بملايين الأوقية الجديدة بالنسبة للرسم البياني).

السنوات	التوقعاتت	المحاصيل
2016	400.000.000	373.236.854
2017	400.000.000	374.251.747
2018	500.000.000	517.098.704
2019	607.632.057	667.595.152
2020	601.632.051	856.052.353

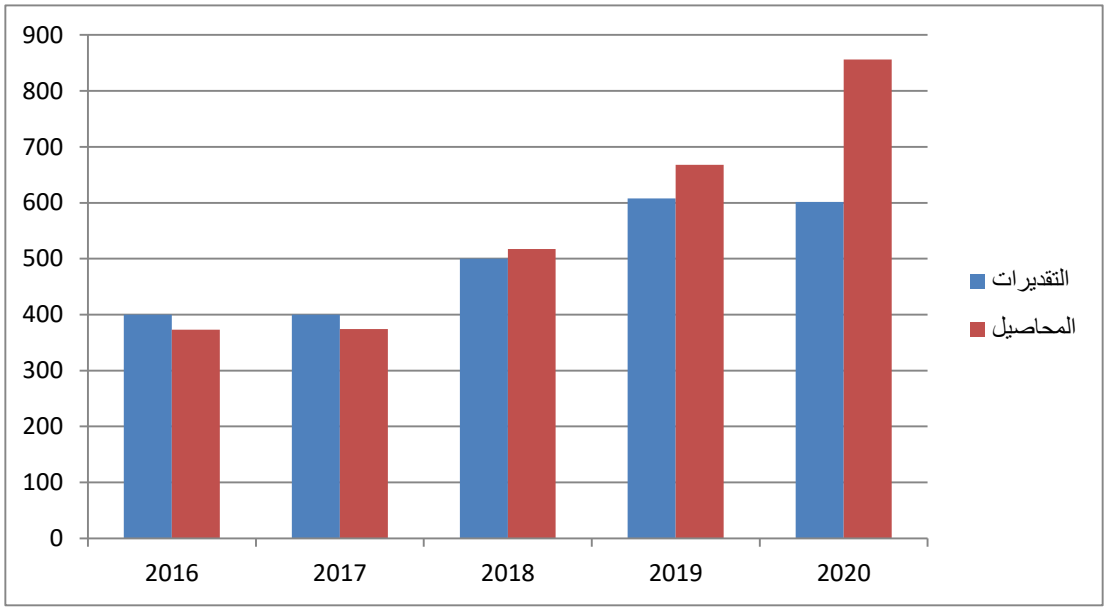

يمكن الجدول والرسم البياني أعلاه من ملاحظة أن مستوي تزايد توقعات ومحاصيل إيرادات الضريبة على دخول رؤوس الأموال المنقولة ظل متباطئا نسبيا حيث انتقلت من 400 مليون أوقية جديدة سنتي 2016 و2017 إلى 500 مليون أوقية جديدة سنة 2018 ثم إلى 600 مليون أوقية جديدة سنتي 2019 و2020.

3.1 - الضريبة على المرتبات والأجور

حدد قانون المالية الأصلي توقعات هذه الضريبة بمبلغ 5.023.922.566 أوقية جديدة ولم يغيرها قانون المالية المعدل. ومقارنة بالسنة الماضية حيث كانت التوقعات تبلغ4.326.267.574 أوقية جديدةسجلت ارتفاعا قدره 697.654.992 اوقيةجديدة أي نسبة 16,13 %.

أما محاصيل السنة فقد بلغت 5.210.439.020,01 أوقية جديدة مسجلة بذلك فائضا على التوقعات قدره 186.516.454,01 أوقية جديدة وهو ما يمثل نسبة تحصيل 103,71 %

وزيادة قدرها 642.483.199,01 أوقية جديدة أي نسبة 14,06 مقارنة بمحاصيل السنة الماضية حيث كانت تبلغ 4.567.955.821,00 أوقية جديدة.

ويعطي الجدول والرسم البياني التاليان تطور توقعات ومحاصيل الضريبة على المرتبات والأجور خلال السنوات الخمس الأخيرة (المبالغ بمليارات الأوقية الجديدة بالنسبة للرسم البياني).

السنوات	التوقعات	المحاصيل
2016	3.699.568.200	3.630.134.678
2017	3.684.568.200	3.885.266.719
2018	3.800.000.000	4.055.797.421
2019	4.326.267.574	4.567.955.821
2020	5.023.922.566	5.210.439.020

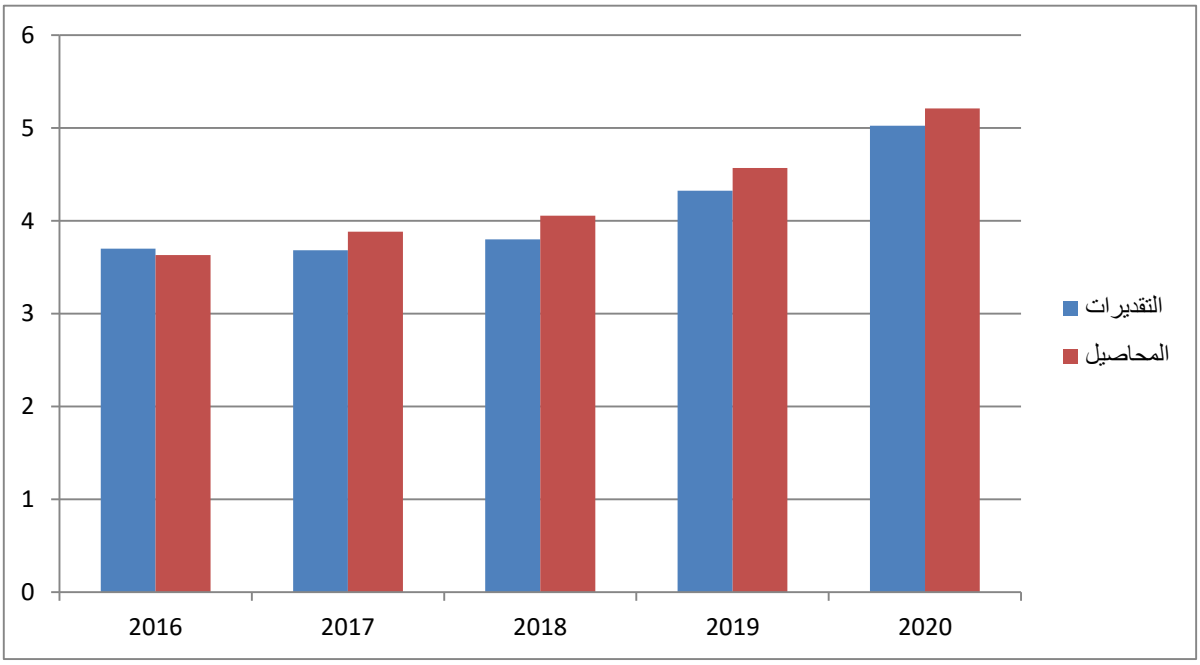

وكخلاصة لا يمكن إلا أن نلاحظ أن الضريبة على المرتبات والأجور من أهم الضرائب مردودية مالية حيث تمثل محاصيلها ما يقارب 40 % من محاصيل الضرائب على الأرباح والدخول لسنة 2020 وما يزيد على 13 % من مجموع الإيرادات الضريبيةالمنجزة في نفس السنة.

4.1 - الضريبة على الأرباح غير التجارية

بلغت تقديرات هذه الضريبة المحددة في قانون المالية الأصلي لسنة 2020 ما قدره 147.742.453 أوقية جديدة فقط ولم يغيرها قانون المالية المعدل.

أما محاصيل السنة فقد بلغت 42.432 أوقية جديدة فقط بعد أن كانت معدومة في السنة الماضية.

وقد ظلت توقعات هذه الضريبة تتناقص من سنة لأخرى إلى أن تمت إعادة النظر فيها من طرف المصالح الضريبة حيث تم إدماجها في فئة جديدة من الضرائب وذلك بموجب المادة 68 من القانون رقم 2019-018 بتاريخ 2019/04/24 المتضمن للمدونة العامة للضرائب التي تنص على أنه تم إنشاء ضريبة سنوية على أرباح الأعمال المنجزة من أشخاص عاديين أو اعتباريين لا يخضعون للضريبة على الشركات والذين يمارسون عادة لصالحهم نشاطات ذات طابع ربحي. وتحل هذه الضريبة محل الضرائب على الأرباح الصناعية والتجارية والأرباح غير التجارية والضريبة الجزافية الدنيا.

إلا أن المحكمة لاحظت أن هذه التغيرات لم تصاحبها التعديلات اللازمة في تبويب الميزانية حيث بقي البند المتعلق بالضرائب على الأرباح غير التجارية موجودا في تبويب الميزانية الحالي في حين أن توقعات ومحاصيل هذه الضريبة مسجلة في بند جديد مختلف.

وتوصي محكمة الحسابات باتخاذ الإجراءات الضرورية من أجل تسوية هذه الوضعية بمراجعة تبويب الميزانية ومطابقتها مع النصوص التشريعية الضريبية الجديدة.

الفقرة 2 - الرسوم على اليد العاملة

يضم هذا الفصل الضريبة المهنية وقد حدد قانون المالية الأصلي توقعاته بمبلغ 89.577.085أوقيةجديدة ولم يغيرها قانون المالية المعدل.ومقارنة مع االسنة الماضية التي كانت تبلغ توقعاتها 123.218.232أوقيةجديدةفقد سجلت الرسوم على اليد العاملة انخفاضا قدره 33.641.147 أوقية جديدة أي نسبة 27,30 %.

وفيما يتعلق بالمحاصيل فقد تم تحويلها إلى حساب تحويل خاص تم إنشاؤه بموجب المرسوم رقم 2019/036 بتاريخ 2019/03/01 ومخصص للتكوين المهني حيث ينص في مادته 3 على أن من بين موارده الضريبة المهنية المسجلة في الميزانية تحت البند "الرسوم على اليد العاملة".

ويعطي الجدول والرسم البياني التاليان تطور توقعات ومحاصيل الرسوم على اليد العاملة خلال السنوات الخمس الأخيرة (المبالغ بملايين الأوقية الجديدة بالنسبة للرسم البياني).

السنوات	التوقعات	المحاصيل
2016	90.000.000	46.851.017
2017	113.000.000	43.725.407
2018	118.650.000	44.948.374
2019	123.218.232	51.160.254
2020	89.577.085	0

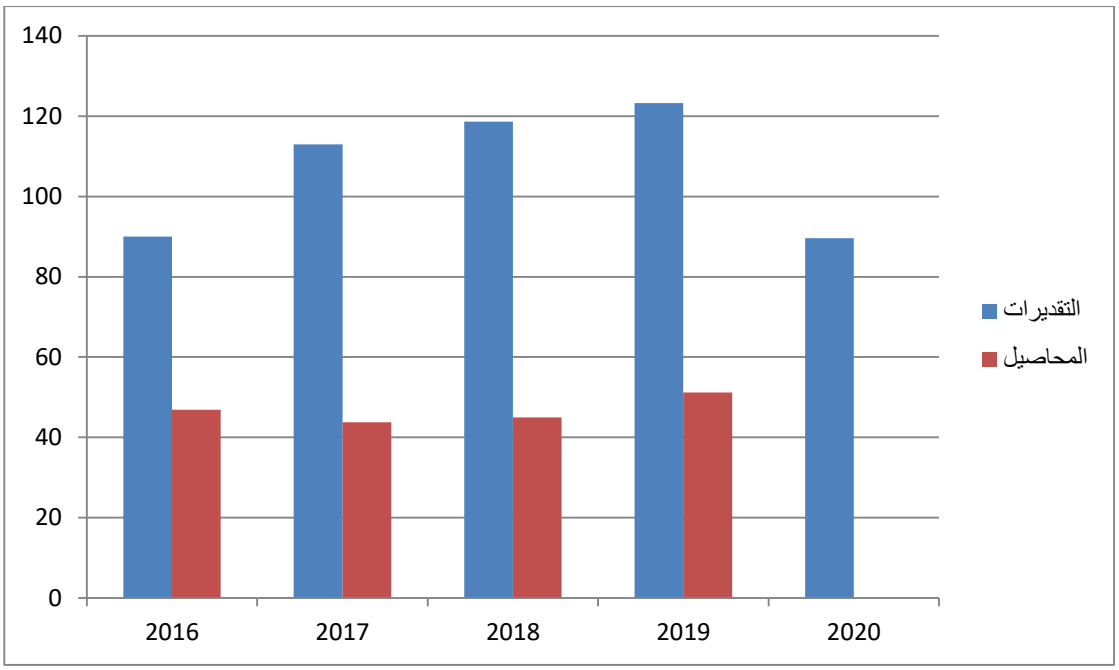

الفقرة 3 - الرسوم على السلع والخدمات

يضم هذا الفصل الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على رقم الأعمال والرسوم على العمليات المالية والمكوس والرسوم على الخدمات المحددة (التأمين والمطارات) والرسوم على السيارات ورسوم متفرقة.

وقد حدد قانون المالية الأصلي توقعات هذا الفصل بمبلغ 21.469.840.293 أوقية جديدة قبل أن يرجعها قانون المالية المعدل إلى 16.317.613.151 أوقية وهو ما يمثل انخفاضا قدره 5.152.227.142 أوقية جديدة أي نسبة 24 %.

ومقارنة بمستواها في السنة السابقةحيث كانت تبلغ 21.457.613.151 أوقية جديدة فقد سجلت هذه التوقعات انخفاضا بقيمة 5.140.000.000 أوقية جديدة أي نسبة 23,95 %.

وأما المحاصيل فقد بلغت 16.675·881.101,09 أوقية جديدة مسجلة بذلك فائضا خفيفا على التوقعات قدره 358.267.950,09 أوقية جديدة أي نسبة تحصيل قيمتها 102,19 % بينما سجلت انخفاضا قدره 1.685.680.849,89 أوقية أي نسبة 9,18 % مقارنة بمحاصيل السنة الماضية البالغة 18.361.561.950,98 أوقية جديدة.

وتشكل الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على رقم الأعمال والمكوس أهم عناصر هذا الفصل حيث تبلغ توقعاتها لوحدها 14.437.938.611أوقية أي نسبة 88,48 % من مجموع توقعاته وعليه سيقتصر التحليل على هذه البنود الثلاثة.

1.3- الضريبة على القيمة المضافة

حدد قانون المالية الأصلي توقعات هذه الضريبة بمبلغ 15.085.938.826 أوقية جديدة قبل أن يرجعها قانون المالية المعدل إلى 9.933.711.684 أوقية جديدة وهو ما يمثل انخفاضا بقيمة 5.152.227.142 أوقية جديدة أي نسبة 34,15 %.

ومقارنة بمستواها في السنة السابقةحيث كانت تبلغ 13.146.808.281 أوقية جديدة فقد سجلت هذه التوقعات انخفاضا قدره 3.213.096.597 أوقية جديدة أي نسبة 24,44 %.

أما المحاصيل فقد بلغت 10.962.485·719,59 أوقية جديدة مسجلة بذلك فائضا على التوقعات قدره 1.028·774·035,59 أوقية جديدة أي نسبة تحصيل 110,36 % وانخفاضا قدره 1·879.897·126,35 أوقية جديدة أي نسبة 14,64 % مقارنة بمحاصيل السنة الماضية البالغة 12.842.382.845,94 أوقية جديدة.

ويبين الجدول والرسم البياني التاليان تطور هذه الضريبة في توقعاتها ومحاصيلها على مدى السنوات الخمس الماضية (المبالغ بمليارات الأوقية االجديدةفي الرسم البياني).

السنوات	التوقعات	المحاصيل
2016	10.600.000.000	9.685.901.404
2017	10.795.000.000	10.873.285.959
2018	11.952.790.354	13.373.372.220
2019	13.146.808.281	12.842.382.846
2020	9.933.711.684	10.962.485·719

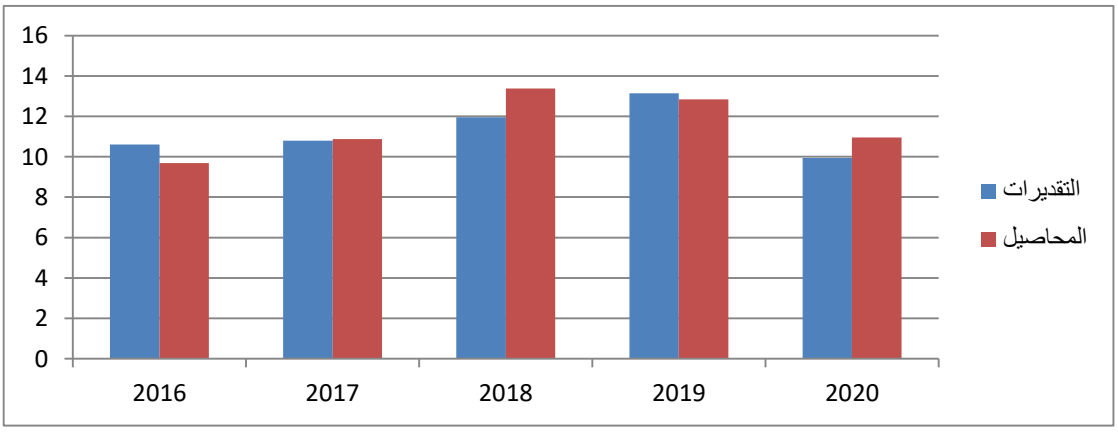

2.3- الضريبة على رقم الأعمال

تتعلق هذه الضريبة أساسا بالإتاوة التي تدفعها شركة سنيم وقد حدد قانون المالية الأصلي توقعات هذه الضريبة بمبلغ 1.188·726.886 أوقية جديدة ولم يغيرها قانون المالية المعدل.

ومقارنة بمستواها في السنة السابقة حيث كانت تبلغ 428.643.141 أوقية جديدة فقد سجلت ارتفاعا كبيراقدره 760.083.745 اوقية جديدةأي نسبة 177,32 %.

أما محاصيل السنة فقد بلغت 1.889.746.377,75 أوقية جديدة مسجلة بذلك فائضا على التوقعات قدره 701.019.491,75أوقية جديدة وهو ما يمثل نسبة تحصيل بقيمة 158,97 % كما سجلت زيادة قدرها 693.891.436,15 أوقية جديدة أي نسبة 58,02% مقارنة بمحاصيل السنة الماضية التي كانت تبلغ 1.195.854.941,60 أوقية جديدة.

ويبين الجدول والرسم البياني التاليان تطور هذه الضريبة في توقعاتها ومحاصيلها على مدى السنوات الخمس الماضية (المبالغ بمليارات الأوقية الجديدة في الرسم البياني)

السنوات	التوقعات	المحاصيل
2016	420.000.000	429.997.463
2017	1.250.000.000	1.248.814.764
2018	1.260.000.000	408.134.958
2019	428.643.141	1.195.854.942
2020	1.188.726.886	1.889.746.378

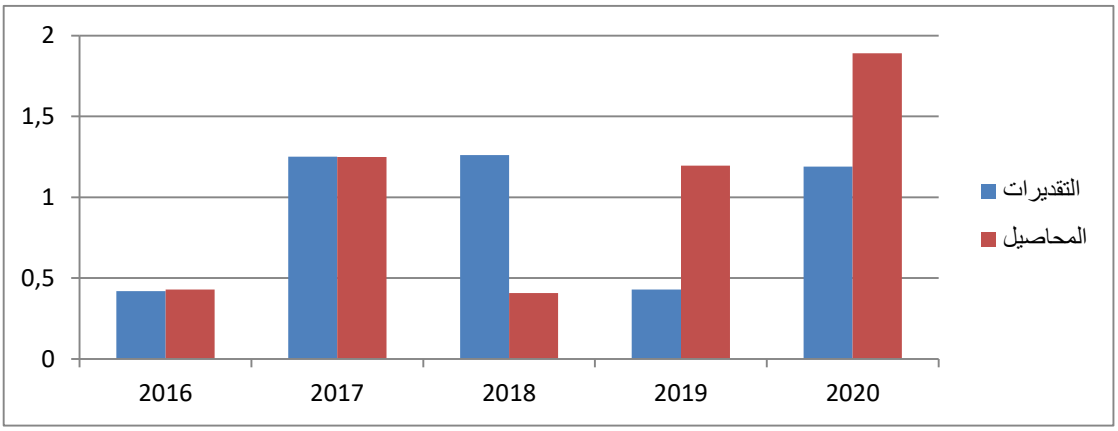

وتبين هذه المعطيات أن توقعات ومحاصيل الضريبة على رقم الأعمال شهدت تغييرات متشتتة جدا من سنة لأخرى. وهكذا فإن التقديرات بلغت 0,4 مليار أوقية جديدة في سنة 2016 قبل أن ترتفع إلى 1.2 مليار في سنتي 2017 و2018 ثم تنخفض إلى 0,4 مليار في 2019 لترتفع من جديد وتصل إلى 1,2 مليار في 2020.

أما بالنسبة للمحاصيل فقد عرفت نفس الاتجاه حيث بلغت 0,4 مليار سنة 2016 ثم ارتفعت إلى 1,2 مليار سنة 2017 ثم 0,4 مليار سنة 2018 لترتفع بعد ذلك من جديد لتصل إلى 1,2 مليار سنة 2019 وإلى 1,9 مليار سنة 2020.

وتشير المحكمة إلى أن هذه الاضطرابات ناتجة - حسب مصالح وزارة المالية- عن تطورات أسعار الحديد الخام في الأسواق العالمية حيث ترتفع وتهبط هذه الضريبة حسب ارتفاع وهبوط تلك الأسعار.

3.3- المكوس

تضم هذه الفئة من الإيرادات الرسوم على المنتجات النفطية والرسوم على استهلاك الأسمنت والرسوم الأخرى (السكر).

وقد حدد قانون المالية الأصلي توقعات هذا البند بمبلغ 3.515.500.041 أوقية جديدة ولم يغيرها قانون المالية المعدل.

ومقارنة بمستواها في السنة السابقة حيث كانت تبلغ 3.490.011.894 أوقية جديدة فقد سجلت هذه التوقعات زيادةقدرها25.488.147 أوقية جديدة أي نسبة 0,73 %.

أما محاصيل السنة فقد بلغت 1.951.682.785,48أوقية مسجلة بذلك عجزا كبيرا عن التوقعات قدره1.563.817.255,52أوقية وهو ما يمثل نسبة تحصيل بقيمة 55,52 % فقط كما سجلت أيضا انخفاضا كبيرا هو الآخر قدره 1.365.880.856,82 أوقية أي نسبة 41,17 % مقارنة بمحاصيل السنة الماضية البالغة 3.317.563.642,30 أوقية جديدة.

ويبين الجدول والرسم البياني التاليان تطور المكوس في توقعاتها ومحاصيلها على مدى السنوات الخمس الماضية (المبالغ بمليارات الأوقيةالجديدة في الرسم البياني).

السنوات	التوقعات	المحاصيل
2016	2.656.659.400	2.752.027.623
2017	2.765.000.000	2.768.135.424
2018	3.116.996.376	3.804.062.565
2019	3.490.011.894	3.317.563.642
2020	3.515.500.041	1.951.682.785

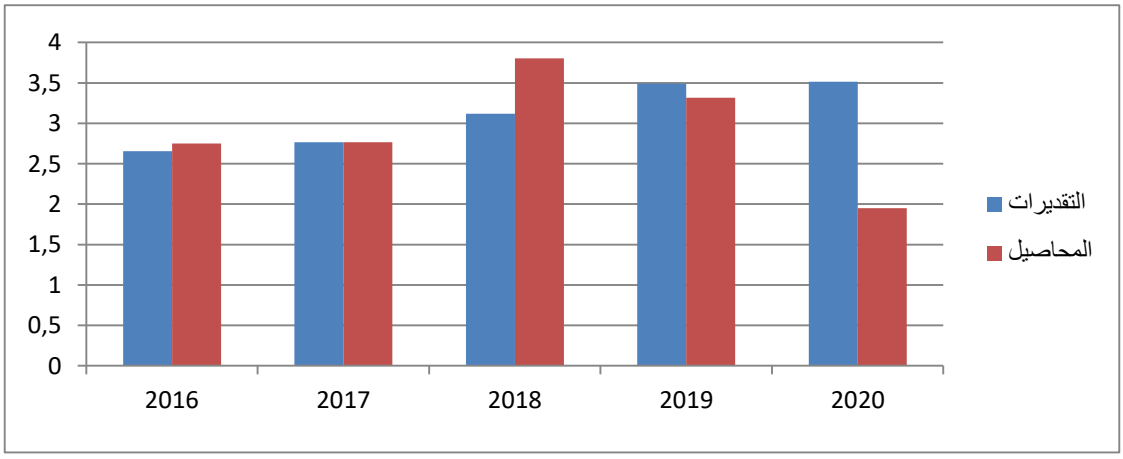

تظهر هذه المعطيات أن مستوى المكوس ظل مستقرا في توقعاته ومحاصيله خلال الفترة كلها باستثناء محاصيل سنة 2020 التي شهدت انخفاضا ملحوظا عن التوقعات بسبب جائحة كورونا التي قلصت حجم الواردات وبالتالي تراجع مستوى الإيرادات المتعلقة بها.

الفقرة 4 -الضرائب على التجارة والمعاملات

تشمل هذه الفئة الحقوق الجبائية عند الاستيراد ورسم الإحصاء ورسوما أخرى عند الاستيراد وقد حدد قانون المالية الأصلي توقعاتها بمبلغ 8.014.353.456 أوقيةجديدة قبل أن يرجعها قانون المالية المعدل إلى 5.426.353.456 أوقية جديدة مسجلة بذلك انخفاضا قدره 2.588.000.000 أوقية جديدة أي نسبة 32,29 %.

ومقارنة بمستواها في السنة الماضية حيث كانت تبلغ 6.411.365.600 أوقية جديدة فقد شكلت هذه التوقعات انخفاضا قدره 985.012.144 أوقية جديدة أي نسبة 15,36 %.

وفيما يخص المحاصيل فقد بلغت 7.418.085.881,90 أوقيةجديدة مسجلة بذلك فائضا على التوقعات قدره 1.991.732.425,90 أوقية جديدة أي نسبة تحصيل بقيمة 136,70% كما سجلت زيادة قدرها 556.585.535,97 أوقية جديدة أي نسبة 8,11 % مقارنة بمحاصيل السنة الماضية البالغة 6.861.500.345,93 أوقية جديدة.

ويبين الجدول والرسم البياني التاليان تطور الضريبة على التجارة والمعاملات في توقعاتها ومحاصيلها على مدى السنوات الخمس الماضية (المبالغ بمليارات الأوقية في الرسم البياني).

السنوات	التوقعات بالأوقية	المحاصيل بالأوقية
2016	4.693.364.800	4.895.933.290
2017	5.000.000.000	5.588.397.976
2018	5.941.683.458	7.778.531.994
2019	6.411.365.600	6.861.500.246
2020	5.426.353.456	7.418.085.882

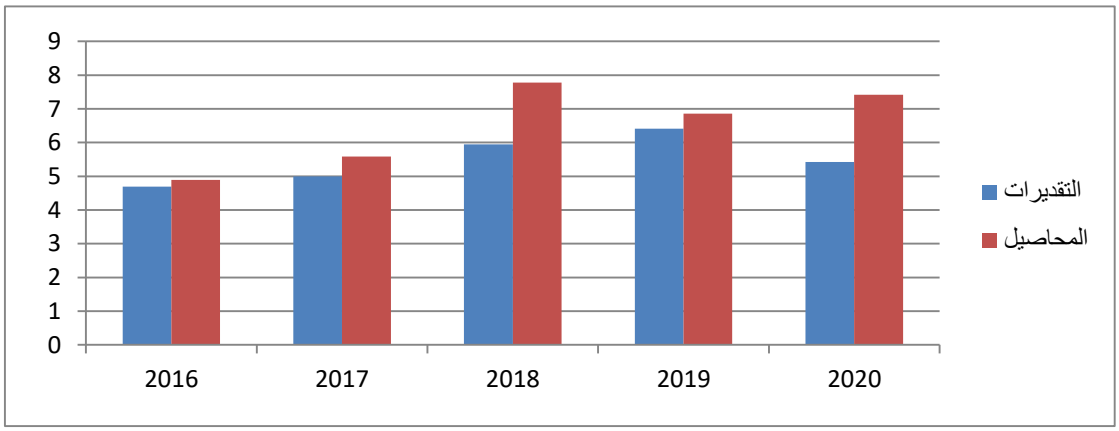

الفقرة 5 - إيرادات ضريبية أخرى

تضم هذه الفئة حقوق الطوابع وإيرادات متفرقة وقد حدد قانون المالية الأصلي توقعاتها بمبلغ 766.786.434 أوقية جديدة قبل أن يرجعها قانون المالية المعدل إلى 699.786.434 أوقية جديدة وهو ما يمثل انخفاضا قدره 67.000.000 أوقية جديدة أي نسبة 8,74 %.

ومقارنة بتوقعات السنة السابقة البالغة 908.870.762 أوقية جديدة فقد سجلت هذه التوقعات انخفاضا قدره 209.084.328 أوقية جديدة أي نسبة 23,00 %.

أما محاصيل السنة فقد بلغت 572.994.909,48 أوقية جديدة مسجلة بذلك عجزا عن التوقعات قدره 126.791.524,52أوقية جديدة أي نسبة تحصيل بقيمة 81,88 % كما سجلت زيادة قدرها 200.507.025,60 أوقية جديدة أي نسبة 53,83 % مقارنة بمحاصيل السنة الماضية البالغة 372.487.883,89 أوقية جديدة.

القسم 2 - الإيرادات غير الضريبية

يتألف هذا الباب من أربعة فصول متعلقة بعائدات المؤسسات العمومية وإيرادات الصيد والإيرادات المتفرقة والإيرادات المعدنية وبلغت توقعاته الأصلية 12.845.956.730 أوقية جديدة قبل أن يرفعها قانون المالية المعدل إلى 13.029.494.501 أوقية جديدة مسجلة بذلك زيادة قدرها 183.537.771 أوقية جديدة أي نسبة 1,43 % كما سجلت انخفاضا قدره 1.193.495.135 أوقية جديدة أي نسبة 8,39 % مقارنة بتوقعات السنة الماضية التي كانت تبلغ 14.222.989.636 أوقية جديدة.

أما محاصيل هذا الباب فقد بلغت 13.812.578·420,25 أوقية جديدة مسجلة بذلك فائضا على التوقعات قدره 783.083·919,25 أوقية جديدة أي نسبة تحصيل بقيمة 106,01 % كما سجلت انخفاضا قدره 5.457.870·294,14 أوقية جديدة أي نسبة 28,32 % مقارنة بمحاصيل السنة الماضية البالغة 19.270.448.714,39 أوقية جديدة.

ويعطي الجدول والرسم البياني التاليان مقارنة بين توقعات ومحاصيل الإيرادات غير الضريبية بالنسبة لسنة 2020 (المبالغ بمليارات الأوقيةالجديدة في الرسم البياني).

طبيعة الإيرادات	التوقعات	المحاصيل	النسبة (%)
عائدات المؤسسات العمومية	2.000.000.000	2.717.475.733	135,85
إيرادات الصيد	8.236.924.414	7.191.258.986	87,30
إيرادات متفرقة	1.337.845.907	2.514.321.365	187,89
إيرادات معدنية	1.454.724.180	1.389.522.336	95,46
المجموع	**13.029.494.501**	**13.812.578.420**	**106,01**

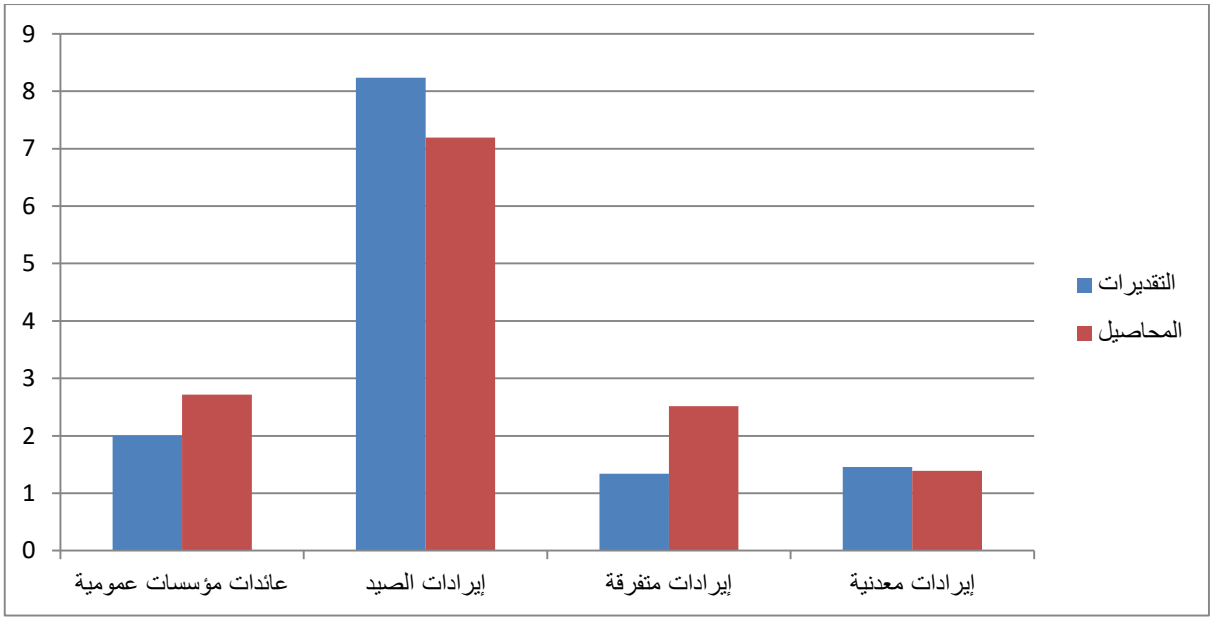

الفقرة 1 : عائدات المؤسسات العمومية

بلغت تقديرات هذا البند المسجلة في قانون المالية الأصلي 1.190.000.000 أوقية جديدة قبل أن يرفعها قانون المالية المعدل إلى 2.000.000.000 أوقية جديدة أي بزيادة قدرها 810.000.000 أوقية جديدة أي نسبة 68,07 %.

ومقارنة بتوقعات السنة الماضية البالغة 1.300.000.000 أوقية جديدة فقد سجلت زيادة قدرها 700.000.000 أوقية جديدة أي نسبة 53,84 %.

وتتوزع هذه التقديرات على المؤسسات على النحو التالي :

- ميناء انواذيبو المستقل 510.000.000 أوقية جديدة
- ميناء انواكشوط المستقل 790.000.000 أوقية جديدة
- شركة موريتل 700.000.000 أوقية جديدة

وفيما يخص محاصيل السنة فقد بلغت 2.717.475.732,71 أوقية جديدة مسجلة بذلك فائضا على التوقعات قدره 717.475.732,71 أوقية جديدة أي نسبة تحصيل بقيمة 135,87% كما سجلت ارتفاعا قدره 1.531.116.545,21 أوقية جديدة أي نسبة 129,06 % مقارنة بمحاصيل السنة الماضية التي كانت تبلغ 1.186.359.187,50 أوقية جديدة.

والمؤسسات المساهمة الرئيسية هي ميناء نواكشوط المستقل وشركة موريتل وشركة سنيم والبنك المركزي الموريتاني التي دفعت إجماليا مبلغ 2.354.597.302 أوقية جديدة أي نسبة 86,65%من مجموع محاصيل هذا الفصل.

يشار إلى أن شركة سنيم والبنك المركزي الموريتاني، اللذين لم يخصص لهما أي توقع، ساهما على التوالي بمبلغي 1.023.707.610أوقية جديدة و400.000.000 أوقية جديدة بينما لم يدفع ميناء نواذيبو إلا 200.000.000 أوقية جديدة أي نسبة 39,21 % فقط من توقعاته البالغة 510.000.000 أوقية جديدة.

الفقرة 2 - إيرادات الصيد

حدد قانون المالية الأصلي توقعات هذا البند بمبلغ 8.832.429.914 أوقيةجديدة قبل أن يرجعها قانون المالية المعدل إلى 8.236.924.414 أوقية جديدة مسجلة بذلك انخفاضا قدره 595.505.500 أوقية جديدة أي نسبة 6,74 %.

ومقارنة بتوقعات السنة الماضية البالغة6.510.000.000 أوقية جديدة فقد سجلت زيادة قدرها 1.726.924.414 أوقية جديدة أي نسبة 26,53 %.

أما محاصيل السنة فقد بلغت 7.191.258.985,96 أوقية جديدة مسجلة بذلك عجزا عن التوقعات قدره 1.045.665.428,04 أوقية جديدة أي نسبة تحصيل بقيمة 87,30 % كما سجلت انخفاضا قدره1.274.484.223,50أوقية جديدة أي نسبة 15,05 % مقارنة بمحاصيل السنة الماضية البالغة 8.465.743.209,46 أوقية جديدة.

الفقرة 3: إيرادات متفرقة

حدد قانون المالية الأصلي توقعات هذ البند بمبلغ 1.337.845.907 أوقية جديدة ولم يغيرها قانون المالية المعدل كماسجلت انخفاضا كبيرا قدره 4.375.143.729 أوقية أي نسبة 76,58 % مقارنة بالسنة الماضية التي كانت توقعاتها تبلغ 5.712.989.636 أوقية جديدة.

أما محاصيل السنة فقد بلغت 2.514.321.365,52 أوقية جديدة مسجلة بذلك فائضا كبيرا على التوقعات قدره 1.176.475.458,52 أوقية جديدة أي نسبة تحصيل بقيمة 187,94 % في حين أنها سجلت انخفاضا كبيرا قدره 6.149.489.131,32أوقية جديدة أي نسبة 70,98 % مقارنة بمحاصيل السنة الماضية البالغة8.663.810.496,84 أوقية جديدة.

الفقرة 4 : الإيرادات المعدنية

حدد قانون المالية الأصلي توقعات هذ البند بمبلغ 1.485.680.909 أوقية جديدة قبل أن يرجعها قانون المالية المعدل إلى 1.454.724.180 أوقية جديدة وهو ما يمثل انخفاضا قدره 30.956.729 أوقية جديدة أي نسبة 2,08 %.

أما محاصيل السنة فقد بلغت 1.389.522.336,05 أوقية جديدة مسجلة بذلك عجزا عن التوقعات قدره 65.201.843,95 أوقية جديدة أي نسبة تحصيل بقيمة 95,52 %.

يشار إلى أن هذا البند لم يكن مبوبا في ميزانية 2019 وعليه لم تتسن مقارنة توقعاته ومحاصيله مع السنة الماضية.

القسم 3 : المساعدات والهبات والإعانات

بلغت تقديرات الإيرادات الحاصلة من المساعدات والهبات والإعانات في قانون المالية الأصلي 3.100.000.000 أوقية جديدة قبل أن يرفعها قانون المالية المعدل إلى 4.400.000.000 أوقية جديدة مسجلة بذلك زيادة قدرها 1.300.000.000 أوقية جديدة أي نسبة 41,93 %.

ومقارنة بالسنة الماضية التي كانت توقعاتها تبلغ 2.470.000.000 أوقية جديدةفقد سجلت ارتفاعا قدره 1.930.000.000أوقية جديدة أي نسبة 78,74 %.

أما محاصيل السنة فقد بلغت 3.573.695.766,94 أوقية مسجلة بذلك عجزا مقارنة بالتوقعات قدره 826.304.233,06 أوقية أي نسبة تحصيل بقيمة 81,22 % كما سجلت زيادة قدرها 702.564.099,83 أوقية جديدة أي نسبة 24,47 % مقارنة بمحاصيل السنة الماضية البالغة 2.871.131.667,11 أوقية جديدة.

القسم 4 : الحسابات الخاصة للخزينة

تضم الحسابات الخاصة للخزينة حسابات القروض وحسابات السلف وحسابات التحويل الخاصة وقد بلغت تقديراتها النهائية 3.229.000.000 أوقية جديدة وتم تحصيلها في حدود 6.709.296.484 أوقية جديدة أي نسبة 207,78 %.

ويمكن فحص هذا الباب من ملاحظة أن حسابات التحويل الخاصة هي التي تمثل البند الرئيسي منها سواء على مستوى التقديرات أو المحاصيل لأن حسابات القروض وحسابات السلف لم

يخصص لها في قانون المالية الأصلي إلا مبلغ 5.000.000 أوقية جديدة لكل منها قبل أن يلغيها قانون المالية المعدل.

وقد بلغت تقديرات حسابات التحويل الخاصة في قانون المالية الأصلي 700.000.000 أوقية جديدة ورفعها قانون المالية المعدل إلى 3.229.000.000 أوقية جديدة مسجلة بذلك زيادة معتبرة قدرها 2.529.000.000 أوقية جديدة أي نسبة 361,28 % كما سجلت زيادة معتبرة كذلك بقيمة 2.329.000.000 أوقية جديدة أي نسبة 258,78 % مقارنة بالسنة الماضية التي كانت توقعاتها تبلغ 900.000.000 أوقية جديدة.

أما محاصيل السنة فقد بلغت 6.709.296.484 أوقية جديدة مسجلة بذلك فائضا كبيرا على التوقعات قدره 3.480.296.484 أوقية جديدة أي نسبة تحصيل 207,78 % كما سجلت زيادة كبيرة هي الأخرى قدرها 3.128.894.768,23 أوقية جديدة أي نسبة 87,39 % مقارنة بمحاصيل السنة الماضية البالغة 3.580.401.715,77 أوقية جديدة.

الفصل 3: نفقات الميزانية

القسم 1 : نفقات الميزانية الإجمالية

بلغت التراخيص الأصلية سنة 2020 ما قدره 60.990.771.776 أوقية جديدة مقابل 54.118.561.653 أوقية جديدة سنة 2019 وهو ما يمثل زيادة قدرها 6.872.210.123 أوقية جديدة أي نسبة 12,70 %.

وقد رفع قانون المالية المعدل لسنة 2020 هذه التراخيص إلى 67.983.000.000,30 أوقية جديدة وهو ما يمثل زيادة قدرها 6.992.228.224,30 أوقية جديدة أي نسبة 11,46 %.

وبلغت نفقات الميزانية المنجزة ما قدره 55.144.688.673,23 أوقية جديدة أي نسبة تنفيذ بقيمة 81,11 % مقابل مبلغ 54.455.932.002,84 أوقية جديدة تم تنفيذه في سنة 2019 أي بنسبة زيادة قدرها 1,26 %.

القسم 2: تحليل النفقات حسب التصنيف الإداري

تم توزيع نفقات ميزانية الدولة لسنة 2020 على 46 بابا من بينها 4 أبواب مخصصة لكل من : صندوق مكافحة كورونا (الباب 93) وصندوق المعاشات (الباب 96) وأعباء الدين (الباب 98) والنفقات المشتركة (الباب 99).

وهكذا تم توزيع النفقات حسب الأبواب كما يلي:

التعيين	ق.م.أ.	الترخيص	تنفيذ	الفوارق	نسبة التنفيذ (%)
الباب 01: رئاسة الجمهورية	237.474.134	270.543.868	307.458.055	**+36.914.187**	**113,70**
الباب 02: الوزارة الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية	4.056.728.132	4.148.661.882	2.087.254.723	-2.061.407.159	50,30
الباب 03: الوزارة الأولى	309.310.031	331.936.055	335.796.425	**+3.860.370**	**101,20**
الباب 05: الجمعية الوطنية	328.754.344	328.754.344	328.754.344	0	100

التعيين	ق.م.أ.	الترخيص	تنفيذ	الفوارق	نسبة التنفيذ (%)
الباب 07: المجلس الدستوري	25.602.200	22.721.952	22.721.952	0	100
الباب 08: محكمة الحسابات	47.577.115	45.750.158	64.349.811	**+18.599.653**	**139,13**
الباب 09: الأمانة العامة للحكومة	414.964.331	432.962.409	323.040.128	**-109.922.281**	**74,59**
الباب 10: وزارة الدفاع الوطني	7.530.317.848	7.497.058.769	7.468.864.843	-28.193.926	99,63
الباب 11: وزارة الشؤون الخارجية والتعاون	1.214.264.528	1.248.978.102	1.368.223.494	**+119.245.392**	**109,52**
الباب 13: المجلس الأعلى للفتوى والمظالم	29.710.000	26.367.625	27.385.701	**+1.018.076**	**103,86**
الباب 14: وزارة العدل	532.574.553	527.276.803	510.455.173	**-16.821.630**	**96,80**
الباب 18: وزارة التجارة والسياحة	162.859.692	196.530.147	170.111.311	**-26.418.836**	**86,55**
الباب 19: وزارة الصيد والاقتصاد البحري	412.489.509	550.269.286	535.663.005	**-14.606.281**	**97,34**
الباب 21: وزارة التجهيز والنقل	3.322.111.405	3.112.162.440	3.090.440.869	-21.721.571	99,29
الباب 22 : وزارة التنمية الريفية	1.616.645.211	2.459.042.768	1.358.582.216	-1.100.460.552	46,28
الباب 23 : اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات	50.000.000	44.375.000	44.375.000	0	100
الباب 28: وزارة التشغيل الشباب والرياضة	273.755.360	430.511.937	441.563.309	**+11.051.372**	**102,57**
الباب 32: المحكمة العليا	70.965.758	69·615.758	62.456.230	-7·159.528	89,71
الباب 34:مفوضية الأمن الغذائي	235.535.600	297.382.470	290.479.997	**-6.902.473**	**97,68**
لباب 36: مجلس جائزة شنقيط	11.500.000	10.742.650	10·206.250	**-536.400**	**95,00**
الباب 37: وزارة الثقافة والصناعة التقليدية والعلاقات مع البرلمان	727.883747	737.632.399	763.826.390	**+26.193.991**	**103,55**
ا الباب 39: وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي	517.503.838	568.903.326	588.575.043	**+19.671.717**	**103,45**
الباب 42: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	1.219.422.465	1.354.182.161	1.268.006.394	**-86.175.767**	**93,64**
الباب 47: السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية	14.580.000	12.939.750	13.574.960	**+635.210**	**104,91**
الباب 53: وزارة الصحة	2.958.212.788	3.564.295.000	3.188.841.540	-375.453.460	89,48
الباب 64: وزارة الوظيفة العمومية والشغل وعصرنة الإدارة	166.036.683	163.960.015	153.285.273	**-10.674.742**	**93,49**
الباب 67: وزارة المالية	1.229.481.162	1.273.054.060	1.263.989.877	-9.064.183	99,29
الباب 72: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	44.064.056	43.107.806	43.107.806	0	100
الباب 73: وزارة الداخلية واللامركزية	3.435898.995	3.789.974.783	3.780.644.260	**-9.330.523**	**99,76**

التعيين	ق.م.أ.	الترخيص	تنفيذ	الفوارق	نسبة التنفيذ (%)
الباب 75: وزارة الإسكان والعمران و	2.272.846.014	2.186.726.561	2.056.202.288	-130.524.273	94,10
الباب 76: وزارة المياه والصرف الصحي	1.468.088.332	1.426.972.069	962.413.991	-464.558.078	67,44
الباب 77: وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة	279.940.996	392.890.996	372.994.751	**-19.896.245**	**94,94**
الباب 78:وزارة البيئة والتنمية المستدامة	407.800.160	523.570.063	414.833.868	**-108.736.195**	**79,23**
الباب 80:مفوضية حقوق الإنسان و العمل الإنساني	93.848.472	104.407.772	100.139.140	**-4.268.632**	**24,76**
الباب 81:وزارة الاقتصاد والصناعة	362.737.465	406.092.014	301.015.403	-105.076.611	74,12
الباب 82:وزارة النفط والطاقة والمعادن	1.709.323.064	2.152.282.201	1.513.828.625	-638.453.576	70,35
الباب 84:الوزارة المنتدبة لدى وزارة الاقتصاد	38.960.726	39.086.159	29.621.897	-9.464.262	75,79
الباب 85: المجلس الأعلى للشباب	5.000.000	4.437.500	4.319.610	-117.890	97,36
الباب 87:وزارةالتعليم الأساسي والإصلاح	4.064.231.310	4.198.077.033	3.707.258.288	-490.818.745	88,30
الباب 88:وزارة التعليم الثانوي والتكوين	2.276.358.315	2.277.392.115	2.066.960.457	-210.431.658	90,78
الباب 95: سلطة تنظيم الصفقات العمومية	25.029.000	22.213.237	23.708.237	**+1.495.000**	**106,73**
الباب 93 : الصندوق الخاص بمكافحة كورونا	0	1.442.633.334	1.105.458.860	-337.174.474	76,57
الباب 94 : الحسابات الخاصة للخزينة	700.000.000	3.205.292.387	1.145.173.539	-2.060.118.848	35,72
الباب 96 : صندوق المعاشات	1.000.000.000	1.000.000.000	1.000.000.000	0	100
الباب 98: أعباء الدين	10676.300.000	6.800.000.000	6.759.725.921	-40.274.079	99,41
الباب 99: النفقات المشتركة	4.422.084.437	8.241.769.236	3.668.656.014	-4.573.113.222	44,51
المجموع	**60.990.771.776**	**67.983.000.000**	**55.144.688.673**	**12.838.311.327**	**81,11**

إذا كان معدل التنفيذ الإجمالي للنفقات (81 %) قد بقي ضمن حدود مبلغ التراخيص، فإن تحليل الجدول السابق يسمح بتصنيف الأبواب إلى ثلاث مجموعات. تتكون المجموعة الأولى من قطاعات أو أبواب ظل تنفيذ نفقاتها دون التراخيص، وتتكون المجموعة الثانية من أبواب استنفدت اعتماداتها بالكامل ومجموعة ثالثة شهدت تجاوزات. ويبين الجدول التالي تنفيذ نفقات المجموعة الأخيرة.

التعيين	الترخيص	تنفيذ	التجاوزات
الباب 01: رئاسة الجمهورية	270.543.868	307.458.055	**+36.914.187**
الباب 03: الوزارة الأولى	331.936.055	,335·796.425	**+3.860.370**
الباب 08: محكمة الحسابات	45.750.158	64.349.811	**+18.599.653**

التعيين	الترخيص	تنفيذ	التجاوزات
الباب 11: وزارة الشؤون الخارجية والتعاون	1.248.978.102	1.368.223.494	**+119.245.392**
الباب 13: المجلس الأعلى للفتوى والمظالم	26.367.625	27.385.701	**+1.018.076**
الباب 28: وزارة التشغيل الشباب والرياضة	430.511.937	441.563.309	**+11.051.372**
الباب 37: وزارة الثقافة والصناعة التقليدية والعلاقات مع البرلمان	737.632.399	763.826.390	**+26.193.991**
الباب 39: وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي	568.903.326	588.575.043	**+19.671.717**
الباب 47: السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية	12.939.750	13.574.960	**+635.210**
الباب 95: سلطة تنظيم الصفقات العمومية	22.213.237	23.708.237	**+1.495.000**

تم تسجيل أكبر التجاوزات بالقيمة المطلقة على مستوى وزارة الشؤون الخارجية والتعاون (119.245.392 أوقية جديدة أي نسبة 9,55 %) ثم رئاسة الجمهورية (36.914.187 أوقية جديدة أي نسبة 13 %).

وتعود هذه التجاوزات حسب مصالح وزارة المالية (الخزينة والميزانية) إلى الاكتتابات الطارئة خلال السنة ولكنها لا تمس من المستوى الإجمالي لتراخيص الميزانية,

يعرض الجدول التالي الأبواب التي استأثرت بالحصص النسبية الأكبر (أكبر من 1 %) من الميزانية المنفذة.

التعيين	تنفيذ	النسبة/مج. كلي
الباب 02: الوزارة الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية	2.087.254.723	3,78
الباب 10: وزارة الدفاع الوطني	7.468.864.843	13,54
الباب 11: وزارة الشؤون الخارجية والتعاون	1.368.223.494	**2.48**
الباب 21: وزارة التجهيز والنقل-	3.090.440.869	5,60
الباب 22 : وزارة التنمية الريفية	1.358.582.216	2,46
الباب 37: وزارة الثقافة والصناعة التقليدية والعلاقات مع البرلمان	763.826.390	**1,38**
ا الباب 39: وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي	588.575.043	**1,07**
الباب 42: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	1.268.006.394	**2,30**
الباب 53: وزارة الصحة	3.188.841.540	5,78
الباب 67: وزارة المالية	1.263.989.877	2,29
الباب 73: وزارة الداخلية واللامركزية	3.780.644.260	**6,85**
الباب 75: وزارة الإسكان والعمران و	2.056.202.288	3,73

التعيين	تنفيذ	النسبة/مج. كلي
الباب 76: وزارة المياه والصرف الصحي	962.413.991	1,74
الباب 82:وزارة النفط والطاقة والمعادن	1.513.828.625	2,74
الباب 87:وزارةالتعليم الأساسي والإصلاح	3.707.258.288	6,72
الباب 88:وزارة التعليم الثانوي والتكوين	2.066.960.457	3,75
الباب 93 : الصندوق الخاص بمكافحة كورونا	1.105.458.860	2,00
الباب 94 : الحسابات الخاصة للخزينة	1.145.173.539	2,08
الباب 96 : صندوق المعاشات	1.000.000.000	1,81
الباب 98: أعباء الدين	6.759.725.921	12,26
الباب 99: النفقات المشتركة	3.668.656.014	6,65

يوضح هذا الجدول أهمية حصة كل من وزارة الدفاع الوطني (13,54 %) ووزارة الداخلية واللامركزية (6,85 %) ووزارة التعليم الأساسي والإصلاح التربوي (6.72 %).

يشار إلى أن هذه الحصص تبقى مرتبطة من حيث الاستهلاك النهائي لاعتمادات الميزانية بالتوزيع النهائي للنفقات المشتركة التي تشكل اعتمادا عاما مخصصا لمواجهة النفقات الطارئة أو غير المتوقعة على مستوى القطاعات الإدارية.

وتجدر الإشارة إلى أن الباب 99 تغيرت هيكلته خلال 2020 حيث عزلت عنه أعباء الدين وحسابات الخزينة الخاصة التي استحدثت لها أبواب خاصة بها.

وهكذا فإن الباب 99 المخصص للنفقات المشتركة البحتة تم تنفيذه في حدود 3.668.656.014 أوقية جديدة أي بنسبة 44,51 %من تراخيصه النهائية البالغة 8.241.769.236 أوقية جديدة.

أما أعباء الدين فقد تم تنفيذها في حدود 6.759.725.921 أوقية جديدة أي بنسبة 99,41 %من تراخيصها النهائية البالغة 6.800.000.000 أوقية جديدة، كما تم تنفيذ حسابات الخزينة الخاصة في حدود 1.145.173.539 أوقية جديدة أي بنسبة 35,72 %من تراخيصها النهائية البالغة 3.205.292.387 أوقية جديدة.

وبالمقارنة مع سنة 2019 فإن فوائد الدين تراجعت بما يساوي 0,98 مليار أوقية جديدة أي بنسبة 39.30 %. وتعود هذه الوضعية بالأساس إلى تعليق خدمة الدين الخارجي في إطار تأجيل دفع الديون خلال النصف الثاني من سنة 2020.

كما تجدر الإشارة كذلك إلى أنه تم استحداث بابين آخرين يتعلق أحدهما بصندوق مكافحة كورونا (الباب 93) والآخر بصندوق المعاشات (الباب 96)

وقد تم تنفيذ صندوق مكافحة كورونا (الباب 93) في حدود 1.105.458.860 أوقية جديدة أي بنسبة 76,63 %من تراخيصه النهائية البالغة 1.442.633.334 أوقية جديدة، في حين تم

تنفيذ صندوق المعاشات (الباب 96) في حدود 1.000.000.000 أوقية جديدة أي بنسبة 100 %من تراخيصه النهائية البالغة 1.000.000.000 أوقية جديدة.

القسم 3: تحليل النفقات حسب التصنيف الاقتصادي

يلخص الجدول أسفله المقارنة بين الترخيصات والتنفيذ (جميع الأبواب مدمجة) لسنة 2020 حسب طبيعة الميزانية الاقتصادية (تسيير - استثمار - الحسابات الخاصة للخزينة - إهلاك الدين):

العنوان	التراخيص	التنفيذ	نسبة التنفيذ %	الحصة %
ميزانية 1: تسيير	42.040.465.028	35.411.233.838	84,23	64,21
ميزانية 2: استثمار	18.213.534.972	14.088.281.297	77,35	25,55
ميزانية 6: حسابات خاصة للخزينة	3.229.000.000	1.145.173.539	35,45	2,08
ميزانية 7 : إهلاك الدين	4.500.000.000	4.499.999.999	99,99	8,16
المجموع	67.983.000.000	55.144.688,673	11’81	100,00

تمثل نفقات التسيير 64 % من إجمالي الميزانية المنفذة بينما تمثل منها نفقات الاستثمار والحسابات الخاصة وإهلاك الدين على التوالي 25 %و2 % و8 % كما يتبين ذلك من خلال الرسم البياني التالي.

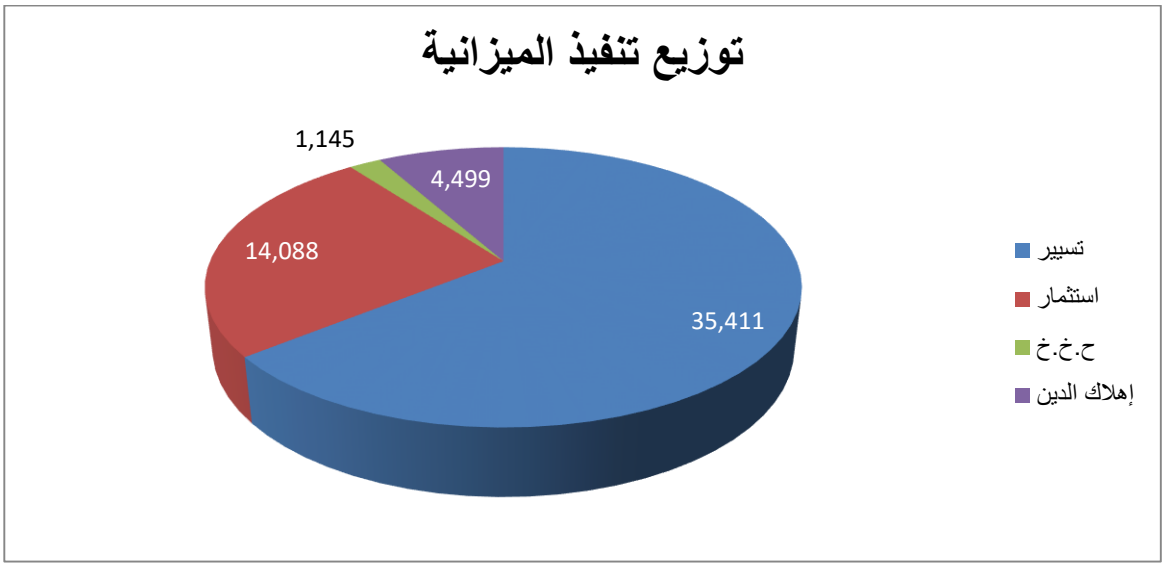

ارتفعت نفقات التسيير المنفذة من 32.765.251.783 أوقية جديدة سنة 2019 إلى 35.411.233.838 أوقية جديدة سنة 2020 أي بنسبة 8,07% في حين تطورت نفقات الاستثمار المنفذة سلبا حيث تراجعت من 20.259.704.439 أوقية جديدة سنة 2019 إلى 14.088.281.297 أوقية جديدة سنة 2020.

ومن ناحية أخرى شهدت النفقات المنفذة على الحسابات الخاصة للخزينة تراجعا حيث انخفضت من 1.430.975.780 أوقية جديدة سنة 2019 إلى 1.145.173.539 أوقية جديدة سنة 2020 أي بنسبة 20 % كما شهد تنفيذ إهلاك الدين هو الآخر تراجعا حيث انخفض من 6.619.239.999 أوقية جديدة سنة 2019 إلى 4.499.999.999 أوقية جديدة سنة 2020 أي نسبة 32,01 %.

وبشكل عام تميزت الميزانية المنفذة بانخفاض إجمالي بلغ نسبة 9,71 % مقارنة بحجمها في السنة الماضية وذلك نتيجة احتساب تنفيذ ميزانية إهلاك الدين في نفقات تلك السنة وكون باقي الميزانيات الأخرى شهدت تراجعا باستثناء نفقات التسيير كما يتبين ذلك من خلال الجدول التالي:

البند	2019	2020	التطور	%
ميزانية التسيير	32 765 251 783	35.411.233.838	2.645.982.055	% 8,07
ميزانية الاستثمار	20 259 704 439	14.088.281.297	-6.171.423.142	% -30,46
ميزانية حسابات الخزينة الخاصة	1 430 975 780	1.145.173.539	-285.802.241	% -19,97
ميزانية إهلاك الدين	6.619.239.999	4.499.999.999	-2.119.240.000	% -32,02
المجموع	**61.075.172.001**	**55.144.688.673**	**-5.930.483.327**	**% -9,71**

ومن جهة أخرى يُظهر تنفيذ ميزانية الدولة حسب الأجزاء (جميع الأبواب مجتمعة) النتائج التالية :

التعيين	الترخيص	التنفيذ	%	الحصة
الجزء 1: رواتب و أجور وملحقات	16.919.030.200	16.882.148.220	98,07	% 30,61
الجزء 2 : نفقات على سلع و خدمات	9.382.493.073	8.055.366.361	85,85	%14,61
الجزء 3 :أعباء الدين	2.300.000.000	2.259.725.922	98,26	% 4,10
الجزء 4 :إعانات و تحويلات أخرى	14.380.430.931	9.416.722.364·	65,49	% 17,08
الجزء 5 :اعتمادات غير موزعة	4.000.000.000	2.320.371.309	58,00	% 4,21
الجزء 6 :اقتناء أملاك ثابتة و أملاك أخرى	13.272.045.796	10.565.180.309	79,60	% 19,16
الجزء 8 :اهلاك الدين	4.500.000.000	4.499.999.999	99,99	% 8,16
الجزء 9 :قروض و سلف ومشاركات	3.229.000.000	1.145.173.539	35,46	% 2,08
المجموع العام	**67.983.000.000**	**55.144.688.674**	**81,11**	% 100,00

يتضح من هذا الجدول أن جميع الأجزاء قد نفذت في حدود التراخيص وأنه تم التحكم بشكل خاص في الاعتمادات غير الموزعة (58 %) وفي القروض والسلف والمشاركات (35 %). ويوضح الرسم البياني التالي توزيع ميزانية سنة 2020 المنفذة حسب الأجزاء (جميع الأبواب مجتمعة):

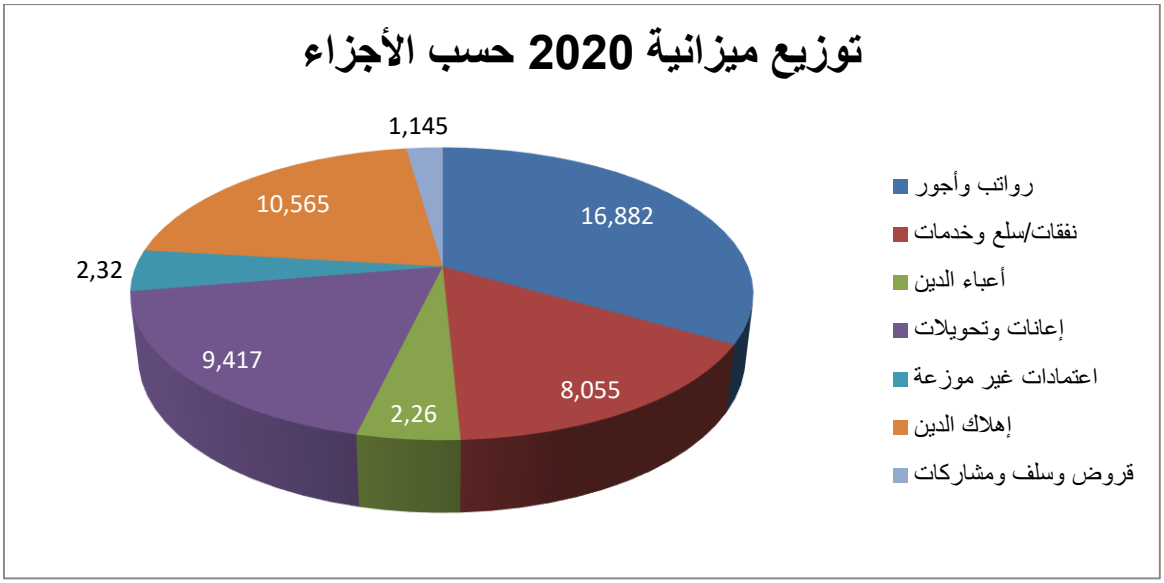

يمكن الرسم البياني السابق من التعرف على أهمية نفقات الأشخاص (الجزء 1) التي تستحوذ على 31 % من ميزانية الدولة. ويأتي اقتناء الأصول الثابتة (الجزء 4) في المرتبة الثانية من حيث الأهمية (19 %).

أما الإعانات والنفقات على السلع والخدمات فقد جاءت في المرتبة الثالثة والرابعة حيث استحوذت على التوالي على 17 % و15 % من ميزانية الدولة.

وأخيرا استحوذ الدين (أعباء وإهلاك) على نسبة 12,26 % من الميزانية المنفذة.

وتتوزع أهم التسديدات الفعلية (إهلاك الدين وفوائده مجتمعة) على الممولين حسب الجدول التالي المقدم من طرف المديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية كما يلي(المبالغ بالأوقية الجديدة):

الممول	المبلغ
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (FADES)	849.339.225
صندوق النقد العربي(FMA)	1.120.690.181
البنك السعودي للتنمية (BID)	589.653.297
بنك أكزيم الصينية (CHINA EXIMBANK)	32.236.066
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية(FKDEA)	142.207.434
الصندوق السعودي للتنمية (FSD)	213.243.475
الوكالة الدولية للتنمية (IDA)	299.493.583
الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)	62.691.170
البرنامج العربي للتجارة الخارجية (ATFP)	155.003.019
بنك أكزيم الهندية (EXIMBANK INDIA)	12.482.811

الممول	المبلغ
منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEP)	153.057.455
المكتب الاسباني للاستثمار والاعتماد (ـ ICO)	9.434.849
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (FIDA)	78.332.896
الصندوق الإفريقي للتنمية (FAD)	54.439.277
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا (FADEA)	53.983.018
البنك الأوروبي للاستثمارات (BEI)	40.325.826
الصندوق الخاص بنيجيريا (FSN)	34.053.769

الجزء الثاني

فصل وحيد: تسيير تراخيص الميزانية

يخصص هذا الفصل لدراسة الظروف التي تم فيها اتخاذ قرارات التسيير تنفيذا للعمليات المقررة والتي أذن فيها المشرع (المادة 72 من المرسوم 96-041 المحدد لطرق تطبيق القانون رقم 19-93 الصادر بتاريخ 26 يناير 1993 المتعلق بمحكمة الحسابات) وخلال السنة يمكن لهذه القرارات أن تعدل الإعتمادات المفتوحة في الميزانية العامة للدولة بواسطة قانون المالية الأصلي سواء بواسطة الطرق التشريعية أو التنظيمية.

حدد قانون المالية الأصلي لسنة 2020(قانون رقم 2020-001 بتاريخ 2020/01/10)توقعات ميزانية الدولةفي إيراداتها بمبلغ 60.330.316.108 وفي نفقاتهابمبلغ 60.133.266.276أوقية جديدة.

وقد أرجع قانون المالية المعدل لسنة 2020 (قانون رقم 2020-006 بتاريخ 2020/06/04) توقعات الإيرادات إلى 55.025.494.500أوقية جديدة وهو ما يمثل انخفاضا قدره 5.304.821.608 أوقية جديدة أي نسبة 8,79% في حين ارتفعت توقعات النفقات لتصل إلى 70.025.494.500 أوقية جديدة وهوما يمثل زيادة قدرها 9.892.228.224 أوقية جديدة أي نسبة 16,45 %.

ويمكن إجراء مقارنة قانون المالية المعدل بطريقتين : مع تراخيص قانون المالية الأصلي لسنة 2020 ومع تراخيص مشروع قانون التسوية (جدول النفقات على مستوى الحساب العام للإدارة المالية).

ويبين الجدولان التاليان تفاصيل التغييرات التي أدخلها قانون المالية المعدل على تقديرات ميزانية الدولة لسنة 2020 (المبالغ بالأوقية الجديدة).

أ) على مستوى الإيرادات :

الإيرادات	ق.م.أ2020	ق.م.م 2020	الفوارق
إيرادات ضريبية	42.660.000.000	33.654.000.000	-9.006.000.000
إيرادات غير ضريبية	11.855.956.729	12.029.494.500	+173.537.771
إيرادات رأس المال	649.925.881	300.000.000	-349.925.881
إرادات المحروقات	1.000.000.000	1.000.000.000	
دعم الميزانية	3.100.000.000	4.813.000.000	+1.713.000.000
حسابات التحويل الخاصة	700.000.000	3.229.000.000	+2.529.000.000
الإيرادات الإستثنائية	364.433.498	0	-364.433.498
مجموع موارد الميزانية	**60.330.316.108**	**55.025.494.500**	**-5.304.821.608**

ب) على مستوى النفقات :

الأعباء	ق.م.أ2020	ق.م.م 2020	الفوارق2020
السلطات العمومية وتسيير الإدارة	33.114.471.776	39.792.351.694	+6.677.879.918
الديون العمومية من بينها	3.276.300.000	2.300.000.000	-976.300.000
الفوائد	3.276.300.000	2.300.000.000	-976.300.000
الاهلاك	0	0	
نفقات استثمارية	23.042.494.500	24.704.142.806	+1.661.648.306
سقف القروض والسلف الممكن منحها	0		
حسابات التحويل الخاص	700.000.000	3.229.000.000	+2.529.000.000
إجمالي الأعباء	**60.133.266.276**	**70.025.266.276**	**+9.892.228.224**

وأما المقارنة بين النفقات المتوقعة في قانون المالية المعدل والبالغة 70.025.266.276 أوقية جديدة والتراخيص المسجلة في الحساب العام للإدارة المالية المرافق لمشروع قانون التسوية والمحددة بمبلغ 67.983.000.000 أوقية جديدة فتظهر فارقا قدره 2.042.266.276 أوقية جديدة مبررا كما يلي :

- **مبلغ ق.م.م. 2020** = **70.025.266.276 أوقية جديدة**
- نفقات/تمويلات خارجية = 6.562.266.276 أوقية جديدة
+ إهلاك الدين = 4.500.000.000 أوقية جديدة
= **مبلغ ح.ع.إ.م** = **67.983.000.000 أوقية جديدة**
- **مبلغ ح.ع.إ.م** = **67.983.000.000 أوقية جديدة**
+ هبات/تمويلات خارجية = 413.000.000 أوقية جديدة
= **مبلغ ق.م.م. 2020** = **70.025.266.276 أوقية جديدة**

كما تظهر المقارنة بين النفقات المقدرة والمنفذة في مشروع قانون التسوية (ح.ع.إ.م) وتقديرات قانون المالية المعدل لسنة 2020 أن مستوى تنفيذ النفقات (55.144.688.674 أوقية جديدة أي نسبة 81,11%) بقي في حدود التراخيص المرصودة.

إلا أن هذا المستوى الإجمالي للتنفيذ يخفي بعض التجاوزات المسجلة على مستوى الأبواب كما يتبين ذلك من خلال الجدول التالي :

التعيين	الترخيص	تنفيذ	التجةزات	نسبة التنفيذ
الباب 01: رئاسة الجمهورية	270.543.868	307.458.055	**+36.914.187**	**114** ٪
الباب 03: الوزارة الأولى	331.936.055	,335·796.425	**+3.860.370**	**101** ٪
الباب 08: محكمة الحسابات	45.750.158	64.349.811	**+18.599.653**	**130** ٪
الباب 11 : وزارة الشؤون الخارجية والتعاون	1.248.978.102	1.368.223.494	**+119.245.392**	**109** ٪
الباب 13 : المجلس الأعلى للفتوى والمظالم	26.367.625	27.385.701	**+1.018.076**	**104** ٪
الباب 28: وزارة التشغيل الشباب والرياضة	430.511.937	441.563.309	**+11.051.372**	**102** ٪
الباب 37: وزارة الثقافة والصناعة التقليدية والعلاقات مع البرلمان	737.632.399	763.826.390	**+26.193.991**	**103** ٪
الباب 39: وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي	568.903.326	588.575.043	**+19.671.717**	**103** ٪
الباب 47: السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية	12.939.750	13.574.960	**+635.210**	**105** ٪
الباب 95: سلطة تنظيم الصفقات العمومية	22.213.237	23.708.237	**+1.495.000**	**107** ٪

وهكذا تمت مداولته من طرف غرفة المشورة بمحكمة الحسابات خلال جلستها المنعقدة بتاريخ 18 نوفمبر 2021.

الرئيس
حميد أحمد طالب

كاتب الضبط الأول
عبد الله هـــدو

الملحقات

الملحق الأول: التصريح العام بالمطابقة للسنة المالية 2020

بعث وزير المالية بموجب الرسالة رقم 2020/0956/و.م بتاريخ 2020/09/16إلى محكمة الحسابات على دعامة إلكترونية (قرص) مشروع القانون المتضمن للتسوية النهائية لميزانية الدولة لسنة 2020 وذلك لتمكين المحكمة من إعلان المطابقة بين الحساب العام لإدارة المالية وحسابات تسيير المحاسبين الرئيسيين للدولة.

أ- اختصاص محكمة الحسابات

إن اختصاص محكمة الحسابات في مجال التصريح العام عن المطابقة محدد بموجب النصوص التالية:

1. القانونالنظاميرقم 2018-039 الصادر بتاريخ 9 أكتوبر 2018 المتضمن القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية خاصة أحكام المادة 45 التي تنص على أن مشروع قانون التسوية مصحوب بوثائق من بينها تصريح المطابقة الذي تصدره محكمة الحسابات.
2. المادة 146 من الأمر القانوني رقم 012/89 الصادر بتاريخ 23 يناير 1989 المتعلق بالنظام العام للمحاسبة العمومية الذي ينص على "أن محكمة الحسابات تصدر تصريحا بالمطابقة بين الحسابات الفردية للمحاسبين والحساب العام للمالية".
3. المرسوم رقم 041/96 بتاريخ 30 مايو 1996 المحدد لطرق تطبيق القانون 19/93في مادته 72 : "تحرر محكمة الحسابات سنويا (....) تقريرا حول كل مشروع قانون للتسوية كما تقوم بصياغة التصريح العام عن المطابقة في الوقت نفسه. يصدق التصريح العام بمقتضى قوة الشيء المقضى به، على مطابقة الحساب العام لقطاع المالية وحسابات تنفيذ الميزانيات الملحقة مع الحسابات التسييرية للمحاسبين."

ب- الوثائق التي على أساسها يحرر إعلان المطابقة

- الحسابات الفردية للمحاسبين العموميين ومحاسبة الآمر بالصرف ؛
- الحسابات الفردية للمحاسبين العموميين والحساب العام لإدارة المالية ؛
- الحساب العام لإدارة المالية وحسابات تنفيذ الميزانيات الملحقة مع حسابات تسيير المحاسبين.

وعلى ضوء ما سبق تصدر محكمة الحسابات التصريح التالي :

بعد الاطلاع على الحساب العام لإدارة المالية المعد من طرف مدير الخزينة والمحاسبة العمومية والمرسل على دعامة إلكترونية (قرص) إلى محكمة الحسابات بموجب رسالة وزيرالماليةرقم 2020/0956/و.م بتاريخ 2020/09/16 مرفوقا بالعناصر التالية:

- الميزان العام للحسابات
- تفاصيل إيرادات الميزانية

- تفاصيل نفقات الميزانية
- ملخص الإيرادات
- ملخص النفقات.

وبعد الاطلاع على حسابات التسيير المعدة بأسماء مختلف المحاسبين الرئيسيين للدولة والمحالة إلى المحكمة بموجب رسالة وزيرالماليةرقم 2020/0956/و.م بتاريخ 2020/09/16 :

- المدير العام للخزينة والمحاسبة العمومية بوصفه المسدد العام للخزينة والخازن العام الوكيل المحاسبي المكلف بمركزة محاسبة الدولة
- المدير العام للضرائب بوصفه القابض العام للمالية
- المسدد العام لنفقات البعثات الديبلوماسية بوصفه محاسبا رئيسيا للدولة
- المسدد العام لنفقات المصالح غير الممركزة للدولة بوصفه محاسبا رئيسيا للدولة.

وقد أرفقت مختلف حسابات التسيير بالوثائق التالية :

- الميزان العام لحسابات دفتر الأستاذ
- تفاصيل إيرادات الميزانية
- تفاصيل نفقات الميزانية
- تفاصيل أرصدة حسابات التحميل المؤقت
- جدول ملخص الإيرادات
- جدولملخص النفقات
- ملخص الميزان العام لحسابات دفتر الأستاذ.

تصرح المحكمة بما يلي :

تم تنفيذ الميزانية العامة للدولة لسنة 2020 كما يلي:

- **الإيرادات : 63.094.618.445,99 أوقية جديدة (ثلاثة وستون مليارا وأربعة وتسعون مليونا وستمائة وثمانية عشرألفا وأربعمائة وخمس وأربعون أوقية جديدة وتسعة وتسعونجزءا من الأوقية).**
- **النفقات : 55.144.688.673,23 أوقية جديدة (خمسة وخمسون مليارا ومائة وأربعة وأربعون مليوناوستمائة وثمان وثمانون ألفا وستمائة وثلاث وسبعون أوقية جديدة وثلاثة وعشرونجزءا من الأوقية).**

تلاحظ المحكمة بأن المبالغ المشار إليها والأرصدة المبينة في مختلف حسابات محاسبة الدولة الواردة في الحساب العام لإدارة المالية لا تظهر فوارق مع حسابات التسيير المعدة باسم مختلف المحاسبين الرئيسيين للدولة المذكورين أعلاه.

وبناء على ذلك تصرح المحكمة بمطابقتها

وهكذا تمت مداولته من طرف غرفة المشورة بمحكمة الحسابات خلال جلستها المنعقدة يوم 18 نوفمبر 2021.

الرئيس
حميد أحمد طالب

كاتب الضبط الأول
عبد الله هـــدو

الملحق 2 : تقرير خاص حول الصندوق الوطني لعائدات المحروقات لسنة 2020

بناء على التعهد رقم 010 بتاريخ 7 أكتوبر 2021 الصادر عن رئيس غرفة المالية العامة وتطبيقا لمقتضيات المادة 12 من القانون رقم 2008-020 بتاريخ 2008/04/30 المتعلق بتسيير الصندوق الوطني للمحروقات قامت بعثة من المحكمة بتدقيق الصندوق لسنة 2020.

وقد أعدت البعثة الرقابية تمشيا مع القانون آنف الذكر تقريرا يدور حول المحاور الرئيسية التالية:

I. تقديم الصندوق
II. وضعية الصندوق
III. التدقيق المحاسبي
IV. الراي حول أداء تسيير الصندوق

أولا : تقديم الصندوق

لقد تم انشاء الصندوق الوطني لعائدات المحروقات عن طريق الأمر القانوني رقم 2006-08 بتاريخ 2006/04/04 وذلك بهدف جمع كافة المداخيل المتأتية من استغلال المصادر النفطية.

وحلّ القانون 2008-020 المتعلق بتسيير مداخيل المحروقات محل الامر القانوني السالف الذكر من أجل تحديد القواعد الخاصة بتحصيل وإدارة الإيرادات الناتجة عن موارد المحروقات، وتنظيم التحويلات إلى ميزانية الدولة، وإلزامها بالإبلاغ عن أنشطتها ومراقبتها.

وتتكون النصوص القانونية الناظمة لتسيير الصندوق الوطني لعائدات المحروقات أساسا من:

- اتفاقية تفويض السلطة الموقعة يوم 8 مايو 2006 بين وزارة المالية ومحافظ البنك المركزي من اجل تسيير الصندوق، المصادق عليها في مجلس الوزراء بموجب المرسوم رقم 2006-042 الصادر بتاريخ 18 مايو 2006؛
- اتفاقية حساب إيداع بالدولار الأمريكي من اجل تسيير المداخيل النفطية للدولة الموريتانية الموقعة بين البنك المركزي الموريتاني وبنك فرنسا بتاريخ 2006/05/23؛
- المرسوم رقم 2007-010 المتضمن إنشاء اللجنة الوطنية للاستثمار التابعة للصندوق الوطني لعائدات المحروقات؛
- المقرر المشترك رقم 191 و.م/و.ن.ط.م حول تحويلات الفاعلين البترولييين إلى الصندوق الوطني لإيرادات المحروقات؛
- مذكرة العمل رقم 36/مب م/2006 بتاريخ 2006/05/31 المتعلقة بافتتاح حسابات للصندوق فى محاسبة البنك المركزي.

وتحدد اتفاقية تفويض السلطات مسؤوليات وزير المالية ومحافظ البنك المركزي على التوالي. فوزير المالية هو المسير الأصلي للصندوق. ويعد، في هذا الإطار، تقارير دورية حول تسيير الصندوق، وتساعده في المسائل المتعلقة بتوظيف الأموال لجنة استشارية للاستثمار. وهو من يجري التحويلات وعمليات الصندوق الوطني لإيرادات المحروقات بطلب مكتوب موجه لمحافظ البنك المركزي. ومسؤولياته الأساسية هي:

- رسم سياسة توظيف أموال الصندوق؛
- إحالة تقارير اللجنة الاستشارية للاستثمار للبنك المركزي الموريتاني؛
- إحالة قانون المالية الأصلي وقوانين المالية المعدلة كل سنة بعد المصادقة عليها إلى البنك المركزي الموريتاني؛
- القيام كل سنة بإحالة جدول زمني تقديري بإيرادات الصندوق الوطني لإيرادات المحروقات بالإضافة إلى جداول زمنية لعمليات السحب التي ستتم من الصندوق؛
- إحالة أوامر السحب الموقعة حسب الأصول إلى البنك المركزي قبل التاريخ المزمع للسحب بسبعة (7) أيام من أيام العمل على الأقل؛

وتضم مداخيل الصندوق الوطني لإيرادات المحروقات طبقا للمادة 3 من القانون رقم 2008-020 على الخصوص:

- الموارد العائدة للدولة بموجب عقود تقاسم الإنتاج مع الشركات البترولية وعائدات البترول والحقوق المشابهة الناجمة عن هذه العقود؛
- دعم التكوين والترقية لصالح قطاع المحروقات؛
- الإتاوات والضرائب والرسوم التي تدفعها شركات البترول والمؤسسات الأجنبية التي تقوم بخدمات لحساب شركات البترول؛
- أرباح الأسهم التي تسددها الشركة الموريتانية للمحروقات وغيرها من مؤسسات قطاع المحروقات الخام التي تمتلك الدولة فيها مشاركة مباشرة أو غير مباشرة؛
- المكافآت والعلاوات المسددة من قبل شركات البترول؛
- الغرامات والعقوبات المسددة من قبل شركات البترول؛
- إيرادات توظيف موارد الصندوق.

ويلزم الفاعلون الاقتصاديون بإبلاغ الوزير المكلف بالمالية بالبيانات الاقتصادية والمالية المتعلقة بنشاطاتهم البترولية، وخصوصا الأموال المدفوعة للدولة بتلك الصفة؛

ويشترك في متابعة تحصيل الإيرادات البترولية ثلاث مديريات مختلفة، هي:

- المديرية العامة للضرائب؛
- المديرية العامة للمحروقات؛
- الشركة الوطنية للمحروقات.

ويكلف مجلس الرقابة الذي يحدد تسييره بمرسوم، بتقديم المشورة للبرلمان حول كافة المسائل المتعلقة بعمليات أو نتائج الصندوق الوطني لإيرادات المحروقات وحول المعلومات والمقترحات التي يقدمها الوزير المكلف بالمالية. ويتلقى البرلمان كافة الآراء التي تصدرها اللجنة الاستشارية للاستثمار وكذا التقارير الفصلية والسنوية المقدمة من طرف الوزير المكلف بالمالية وتقارير بأعمال مكتب التدقيق المستقل.

أما محافظ البنك المركزي فهو المسير بالتفويض للصندوق الوطني لإيرادات المحروقات، ولديه المسؤوليات الرئيسية التالية:

- استثمار الأصول طبقا لأحكام القانون رقم 2008-020، ولاتفاقية تفويض السلطات ولسياسة الإيداع المرسومة من طرف وزير المالية؛

- القيام بكافة المبادلات الضرورية لتسيير الصندوق من بيع وشراء وتبادل وتصفية وتسوية لأصول الصندوق، وذلك في إطار احترام الترتيبات المذكورة أعلاه؛
- توجيه أوامر السحب لمؤسسة التوطين.

وتقيد العمليات المتعلقة بالصندوق في حساب خاص مفتوح لهذا الغرض في دفاتر البنك المركزي الموريتاني. وتطبق إجراءات المحاسبة العمومية والإجراءات المحاسبية للبنك المركزي الموريتاني، على الصندوق الوطني لإيرادات المحروقات.

ولا يجوز للصندوق الوطني لإيرادات المحروقات أن يستدين. كما لا يجوز رهن أصوله ولا استخدامها كضمانة ولا حجزها ولا تحميلها أعباء أي نوع من الضمانات الأخرى.

وتحدد الاتفاقية الموقعة مع بنك فرنسا قواعد تسيير الحساب رقم :

(IBAN FR72 3000 1014 7800 00D1 0025 184) المفتوح في هذه المؤسسة. ومن ضمن القواعد المؤكدة في هذه الاتفاقية، تجدرالإشارة للقاعدة المتعلقة بعدم السماح بالسحب على المكشوف، إلا في حالة الاستثناء. والواقع أن الاتفاقية تنص في المادة 2 منها على أن الزبون لا يمكن أن يرسل أمرا بتحويل مبلغ يفوق رصيد حسابه المتوفر. وعندما يكون الحساب، استثنائيا، مدينا يقوم بنك فرنسا بخصم فوائد تغريمية وفق الشروط المحددة في الملحق 1 من الاتفاقية.

ثانيا : وضعية حساب الصندوق الوطني لعائدات المحروقات

في هذ الجزء تعرض العمليات التي تمت في هذا الحساب خلال سنة 2020 وذلك على النحو التالي:

المداخيل: خلال سنة 2020 بلغ إجمالي المداخيل المسجلة 30 096 961,56 دولار أمريكي

السحب: قامت وزارة المالية خلال سنة 2020 بطلب سحب من الصندوق بمبلغ 1.000.000.000 أوقية جديدة بتاريخ 2020/04/13 أي ما يقابل 27 مليون دولار في هذا التاريخ وهو المبلغ المقرر في الترخيص.

إلا أن السحب لم يتم إلا في تاريخ 2020/04/28 حيث كانت قيمة مبلغ 27 مليون دولار أمريكي في هذا التاريخ تساوي 1.008.450.000 أوقية جديدة، وهذا هو ما يفسر الزيادة على المبلغ المرخص والبالغة 8.450.000 أوقية الجديدة.

وقد تم تسجيل هذا المبلغ في الرصيد الدائن لحساب الخزينة العمومية لدى البنك المركزي والجدول التالي يبين تفاصيل هذهالعملية:

الحساب	شرح قيد العملية	المبلغ	العملة الصعبة	التاريخ
P400301	سحب من الصندوق بتاريخ.21/04/2020 GR N 059/2020	27 000000	الدولار الأمريكي	28/04/2020

بناء على العناصر السابقة (المداخيل والسحوبات) ورصيد الصندوق في 2019/12/31 يمكننا استنتاج رصيد الصندوق بالدولار الأمريكي في 2020/12/31 كما يلي:

الرصيد في 2019/12/31	**83 305 424,73**
+ المداخيل	30 096 960,56
-السحوبات	27 000 000,00 -
- التسويات المحاسبية	178 114,89 -
-الرسوم المصرفية والفوائد	4 209,11 -
الرصيد في 2020/12/31	**86 220 061,29**

المصدر البنك المركزي الموريتاني

تجدر الإشارة إلى أن رصيد الصندوق زاد بنسبة 3,5% حيث انتقل من 424 305 83 دولار أمريكي عند بداية سنة 2020 إلى 061 220 86 دولار أمريكي في نهاية سنة 2020.

فيما يلي توزيع أصول الصندوق بين الودائع الجارية والودائع لأجل، للسنة موضوع الرقابة:

الحساب	سعر الصرف في 31 دجمبر 2020	المبلغ بالعملة الصعبة	المبلغ بالأوقية الجديدة 2020
الودائع الجارية بالدولار الأمريكي	**36,67**	613 342,05	22 491 252,97
والودائع لأجل بالدولار الأمريكي	**36,67**	85 606 719,24	3 139 198 394,53
المبلغ الإجمالي		**86 220 061,29**	**3 161 689 647,50**

المصدر: تقرير التدقيق السنوي للبنك المركزي الموريتاني

ويلاحظ عدم تطابق أرصدة حساب الصندوق في البنك المركزي والحساب المفتوح في دفاتر الخزينة العامة حيث تظهر مقارنة الأرقام المستخرجة من حسابات البنك المركزي وتلك التي قدمتها الخزينة العامة فارقا كبيرًا فيما يتعلق بأرصدة الصندوق لعام 2020، والجدول التالي يوضح هذا الفرق على النحو التالي:

السنة	الرصيد حسب الخزينة	الرصيد حسب البنك المركزي	الفارق بالأوقية الجديدة
2020	2 365 836 905,21	3 161 689 647,50	**-795 852 742,29**

الرصيد بالأوقية الجديدة في 31 دجمبر 2020

ويفسر الفارق الكبير بين الرصيدين بالتقلبات في أسعار الصرف وعدم إعادة تقييم أرصدة العملة الصعبة من قبل الخزينة العمومية في نهاية كل سنة مالية وذلك منذ عام 2018.

وتوصي المحكمة الخزينة بإعادة تقويم رصيد الصندوق في نهاية كل سنة مالية لمراعاة التقلبات في أسعار الصرف.

ثالثا : تدقيق قيود الصندوق

مكن فحص العمليات المحاسبية للصندوق في عين المكان على مستوى مديرية المحاسبة ومديرية المدفوعات ومديرية الصفقات بالبنك المركزي الموريتاني من ملاحظة غياب بعض الوثائق المحاسبية.

وبالفعل فإن الوثائق المحاسبية لا تشتمل الاعلى بيانات موجزة تتكون فقط من دليل تحويل من البنك، بدون الرمز الذي يسمح بالتصنيف الصحيح للموارد (الضريبةعلى الأرباح الصناعيةوالتجارية، الضرائب على المرتبات والأجور، العائدات النفطية، المكافآت، الإتاوات، فوائد توظيف الأموال) إضافة الى وصل مسحوب من نظام معلوماتي داخلي بالنسبة للبنك المركزي.

ويشكل هذا خرقا للمادة 4 من اتفاقية التفويض المبرمة بين وزارة المالية والبنك المركزي الموريتاني بتاريخ 08 مايو 2006.

رابعا : الراي حول أداء تسيير الصندوق

1. عدم تفعيل اللجنة الاستشارية للاستثمار

تنص المادة 6 من القانون رقم 2008-020 بتاريخ 30 ابريل 2008 المتعلق بتسيير عائدات المحروقات على أن الوزارة المكلفة بالمالية تساعد بواسطة لجنة استشارية للاستثمار، تحدد تشكلتها وقواعد تنظيمها وتسييرها بواسطة مرسوم ومن ضمن المهام الموكلة إلى هذه اللجنة أنها:

- تحدد للوزير المكلف بالمالية المعايير التي تسمح بمتابعة المردودية المتوخاة من استثمار عائدات الصندوق وكذلك المخاطر الأساسية؛
- تشعر الوزير المكلف بالمالية برأيها حول التوجيهات التي ينبغي إعطاؤها لمسيري عائدات الصندوق المعينين طبقا للاتفاقية الموقعة مع البنك المركزي الموريتاني؛
- تعطي رأيها لوزير المالية حول النتائج المقدمة من طرف مسيري استثمار العائدات الخارجية وكذلك إعطاء التوصيات حول إبقائهم أو تنحيتهم؛
- تقدم اقتراحات لوزير المالية على شكل توصيات بالتغييرات الضرورية للاستراتيجية العامة لاستثمار العائدات او تسيير الصندوق.

إلا أن هذه اللجنة لم يتم تفعيلها رغم إنشائها بموجب المرسوم رقم 2007-010 الصادر بتاريخ 9 يناير 2007 والقاضي بإنشاء لجنة استشارية للاستثمار تابعة للصندوق الوطني لعائدات المحروقات.

2. توظيف العائدات

طبقا للمادة 3 من اتفاقية تفويض السلطة الموقعة بتاريخ 8 مايو 2006 بين وزارة المالية والبنك المركزي الموريتاني، فإن وزارة المالية تقوم بوضع سياسة توظيف لعائدات الصندوق، وذلك بتحديد الأصول القابلة للتوظيف ومعايير الأداء.

وفي غياب سياسة توظيف واضحة، فإن أصول الصندوق يتم توظيفها وفقا لسياسة التوظيف المعمول بها بالنسبة للمدخرات الخارجية للبنك المركزي الموريتاني.

وبالتالي تمتوظيف عائدات الصندوق حصريا لدى وكلاء البنك المركزي الموريتاني الحائزين على تنقيط (AAA)على الأقل أو لدى بنوك مركزية أو مؤسسات متعددة الأطراف أو مستقلة كصندوق النقد العربي أو بنك التسويات الدولية.

وعليه توصلت المحكمة إلى الملاحظات التالية:

- غياب سياسة استثمار عائدات الصندوق: حسب المادة 6 من اتفاقية تفويض السلطات المذكورة آنفا، فإن وزارة المالية تعنى بوضع سياسة تسيير الصندوق مع تحديد الأصول القابلة للاستثمار، وكذلك معايير الأداء، لكن هذه الوثيقة لم يتم إعدادها حتى الآن؛
- في هذا السياق الاستثنائي الذي يتميز بغياب سياسة استثمار موضوعة من طرف وزارة المالية، فإن استثمارات الصندوق يتم تسييرها بشكل أحادي من طرف البنك المركزي الموريتاني.

ويوضح الجدول أدناه وضعية توظيف العائداتبالدولار الأمريكيفي 31 دجمبر 2020

التاريخ	المبلغ بالدولار	بداية الاستثمار	الاجل	النسبة	عدد الأيام	البنك
07/10/2020	15 500 000	09/10/2020	**11/01/2021**	0,200%	94	صندوق النقد العربي
12/10/2020	4 500 000	13/10/2020	**13/01/2021**	0,230%	92	القرض الزراعي
20/10/2020	14 000 000	22/10/2020	**22/01/2021**	0,200%	92	صندوق النقد العربي
21/10/2020	5 000 000	23/10/2020	**25/01/2021**	0,200%	94	صندوق النقد العربي
28/10/2020	3 000 000	30/10/2020	**29/01/2021**	0,210%	91	**القرض الزراعي**
28/10/2020	6 000 000	30/10/2020	**29/01/2021**	0,210%	91	**القرض الزراعي**
10/11/2020	3 000 000	12/11/2020	**12/02/2021**	0,200%	92	صندوق النقد العربي
16/11/2020	6 600 000	18/11/2020	**18/02/2021**	0,200%	92	صندوق النقد العربي
03/12/2020	15 000 000	08/12/2020	**08/03/2021**	0,200%	90	صندوق النقد العربي
09/12/2020	10 000 000	11/12/2020	**11/03/2021**	0,200%	90	صندوق النقد العربي
15/12/2020	3 000 000	17/12/2020	**17/03/2021**	0,280%	90	**اتحاد البنوك العربية والفرنسية**
المبلغ الإجماليبالدولار الأمريكي						**85 600 000,00**

المصدر: البنك المركزي الموريتاني

وقد بلغت الفوائد الناتجة عن اتوظيف عائدات الصندوق الوطني لإيرادات المحروقات،بالنسبة لفصول سنة 2020 الأربعة ما مجموعه 696.834,64 دولار أمريكي.

وهكذا تمت مداولته من طرف غرفة المشورة بمحكمة الحسابات خلال جلستها المنعقدة يوم 18 نوفمبر 2021.

الرئيس
حميد أحمد طالب

كاتب الضبط الأول
عبد الله هـــدو